برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للتنافسية

تقرير الأنشطة 2018

OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

MENA-OECD
Competitiveness Programme

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي.....3
من حوار السياسات إلى تأثير السياسات: برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية.....5
أنشطة ونتائج برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية: من أبريل ٢٠١٨ إلى مارس ٢٠١٩.....9
جهود حكومية كاملة، بما في ذلك الحوار على أعلى مستوى سياسي.....10
مساهمات البرنامج في جدول أعمال المتعدد الأطراف في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.....15
الأسس التحليلية والقائمة على الأدلة لزيادة تأثير السياسة.....16
التمكين الاقتصادي للمرأة.....17
الاستثمار والتجارة.....25
المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.....32
حوكمة الشركات.....36
نزاهة العمل.....41
المرونة في المواقف الهشة.....47
الحوار بين القطاعين العام والخاص.....52
التآزر بين العمل الإقليمي والقطري.....56
السرد المالي: الاستفادة من دعم المانحين.....57
تقييم المخاطر.....59
الاستنتاجات: وضع الأسس للمرحلة التالية من برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية.....61

ملخص تنفيذي

تقدم هذه الوثيقة نظرة عامة على الأنشطة الرئيسية لبرنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية ("البرنامج") بين أبريل ٢٠١٨ وأيار ٢٠١٩. انها تتماشى مع الإعلان الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي تم تبنيه في تونس في أكتوبر ٢٠١٦ والذي يحدد أولويات مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا بشأن الحوكمة والقدرة التنافسية من أجل التنمية ("المبادرة") لفترة ولايتها الرابعة (٢٠-٢٠١٦).

تم إنشاء المبادرة بناءً على طلب بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٠٥، وهي تسهل التعاون بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعزيز السياسات من اجل تحقيق نمو مستدام وشامل. فهو يجمع بين حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحكومات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحديد الاحتياجات الإقليمية وأولويات التنمية، بما في ذلك إدماج النساء والشباب من خلال الوظائف وزيادة المشاركة في صنع السياسات. كما يأخذ في الاعتبار تنوع المنطقة من خلال توفير الدعم الموجه إلى كل دولة على حدة. تتألف المبادرة من دعامتين: ١) برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للحوكمة، ٢) برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للتنافسية.

يتمثل الهدف الاساسي لبرنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية في خلق فرص عمل جيدة والحد من الفقر وتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً واستدامة. ولتحقيق ذلك، ولتحقيق ذلك يعمل البرنامج على تشجيع التكامل الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص والنمو الشامل كمحركات للمجتمعات المستقرة والمنصفة. تعتبر الأنشطة الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الأنشطة من السمات الرئيسية للبرنامج والمكون الرئيسي لهويته.

لدعم هذه الأهداف، يستخدم البرنامج نموذج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للحوار حول السياسات والتعلم المتبادل في سبعة منتديات إقليمية أساسية، مستنيرة بتحليل قوي واستخدام أدوات معترف بها دوليا. يعتمد عمل البرنامج على بناء تعاون راسخ يشمل القيادة السياسية والتوجه الاستراتيجي وشبكات السياسة الفنية. كما يدعم البرنامج التنمية الاقتصادية للبلدان من خلال تنفيذ مشاريع خاصة بكل بلد. يتم دعم مناقشات السياسات سواء على المستوى الإقليمي أو الوطني من خلال المساهمات التحليلية وتبادل الممارسات الجيدة ووضع التوصيات. يشارك البرنامج أيضاً في التدريبات ودعم بناء القدرات.

منذ إطلاقه في عام 2005 حقق البرنامج نتائج مهمة، بما في ذلك:

- تعزيز الظروف المؤسسية للتكامل الإقليمي من خلال بناء شبكات إقليمية قوية من صانعي السياسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والتي لها حس الهدف المشترك والقيم والأهداف المشتركة.
- التأثير على محتوى أجندة الإصلاح السياسي وبناء القدرات لتقديم السياسات القائمة على الأدلة وآليات التشاور وثقافة التقييم والمساءلة.
- تقديم نتائج محددة في مجالات السياسة الحيوية مثل التمكين الاقتصادي للمرأة والاستثمار وشؤون الشركات وريادة الأعمال ومكافحة الفساد والحوار بين القطاعين العام والخاص.
- تعزيز جداول الأعمال لإدراجها وربط الإصلاحات الاقتصادية بأثرها الاجتماعي، على سبيل المثال، من خلال التركيز على جودة الاستثمار وسلوك العمل المسؤول؛ أو عن طريق وضع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً في صلب جدول أعمال سياسة الإصلاح الاقتصادي.

تشرح هذه الوثيقة أهم أنشطة البرنامج خلال الفترة من أبريل ٢٠١٨ إلى مايو ٢٠١٩ على مستوى السياسات الأفقية والمحددة. كما يوضح كيف أن هذه الأنشطة جزء من جهود البرنامج لتحقيق أهدافه الإنمائية النهائية.

من حوار السياسات إلى تأثير السياسات: برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية

تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإمكانيات كبيرة بفضل موقعها الجغرافي المتميز وعدد سكانها الشباب وثرواتها من الموارد الطبيعية وغيرها من الموجودات الاستراتيجية. على الرغم من أن الجهود والمواقف تختلف اختلافاً كبيراً بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن العديد منها تخضع لإصلاحات بغية الاستفادة من هذه الإمكانية والابتعاد عن الاقتصادات الاحصائية والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الدولية. وتشمل هذه الجهود الانفتاح على التجارة والاستثمار وتشجيع التنوع الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري والمادي وغير المادي، من بين أمور أخرى. كانت هناك نتائج إيجابية مثل النمو الاقتصادي والاستثمار الجيد (رغم أنه متقلب) وتحسين الوصول إلى التعليم وتطوير البنية التحتية. ومع ذلك، فالمنطقة تواجه تحديات مهمة بما في ذلك تحقيق اقتصادات أكثر تنافسية وخلق فرص عمل وتوفير الفرص، خاصة للشباب والنساء.

رسم بياني ١. النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بالمناطق الأخرى

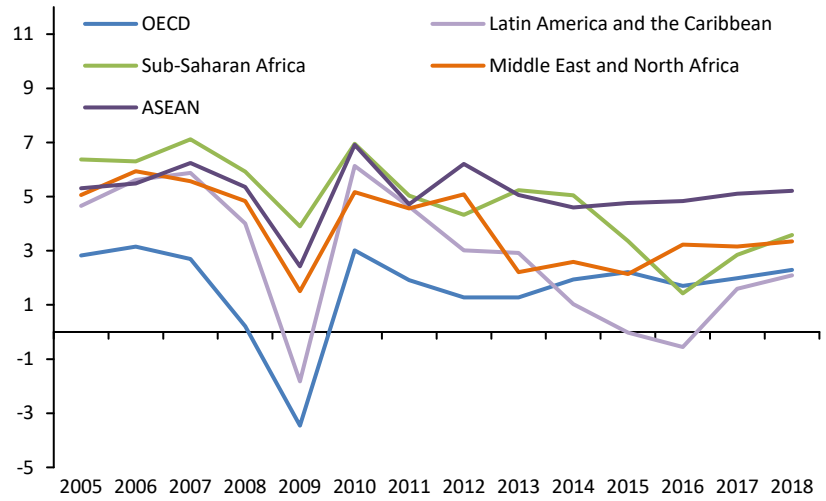

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي.

يعد برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية بمثابة شراكة استراتيجية بين اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتبادل المعرفة والخبرات والممارسات الجيدة. هدف البرنامج هو المساهمة في تطوير اقتصادات شاملة ومستدامة ومتنافسة في جميع أنحاء المنطقة. وهو يدعم الإصلاحات القائمة على الأدلة (الاطلاع على مربع ١) لتعبئة الاستثمار وتنمية القطاع الخاص وريادة الأعمال كقوى دافعة للنمو والتوظيف الشاملين بناءً على الحاجة إلى دمج الشباب والنساء المدربين تدريباً جيداً في المنطقة.

مربع ١. الإحصاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تعد الإحصائيات عالية الجودة والموثوق بها ذات أهمية بالغة في وضع سياسات فعالة ولمراقبة وقياس تنفيذ سياسات التنمية وتأثيرها وفعاليتها، والتي يمكن بدورها ضمان الاستخدام الفعال والمستهدف للموارد الاستراتيجية القيمة.

في السنوات الأخيرة، شهدت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحسينات كبيرة في قدراتها وفي تطوير أطر عمل قانونية تدعم تطوير مكاتب إحصائية وطنية قوية. ومع ذلك، تشير الدلائل إلى وجود اختلافات كبيرة في جميع أنحاء المنطقة في الإحصائيات الرئيسية اللازمة لصنع سياسة سليمة، ولا سيما في تطوير استراتيجيات إنمائية قوية يمكنهما تحقيق نمو واسع النطاق وشامل للجميع. في المتوسط، توجد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ٢٦% من أهم مؤشرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المؤشرات المعروفة مثل التجارة في القيمة المضافة (TiVA) أو برنامج لتقييم الطلبة الدوليين (PISA) أو المؤشرات التي تشير إلى التجارة أو السياحة. في الواقع هذه النسبة تخفي المشاركة غير المتجانسة على المستوى القطري. على سبيل المثال، تقود المملكة العربية السعودية وجودها وميزاتها في ٧٨% من هذه المؤشرات في حين أن البلدان الأخرى تظهر فقط في حوالي ١٠% منهم.

لمعالجة هذه القضية الحرجة، في ١٥ أبريل ٢٠١٩ نظم برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية بدعم من الرئاسة التونسية المؤتمر الإقليمي الأول للإحصاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كان الهدف من هذا الحدث، الذي جمع ممثلين عن المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات المعنية في ١٠ بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحديد ومناقشة التحديات والاحتياجات الأكثر إلحاحاً في المنطقة من قدراتها الإحصائية وكيفية مواءمتها مع مؤشرات القدرة التنافسية الرئيسية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. حاول المؤتمر تمهيد الطريق لتهيئة إستراتيجية مشتركة للمنطقة حول تطوير إحصاءات أفضل.

منذ بدايته في عام 2015، كان البرنامج مصدراً للتأثير الإيجابي، بما في ذلك الأمثلة المذكورة أدناه. مع تقدم البرنامج للأمام وتطوره، انصب تركيزه بشكل متزايد على ترجمة الحوار الإقليمي والتحليل وبناء القدرات إلى إصلاحات ناجحة تسهم بشكل ملموس في اقتصادات أكثر شمولاً واستدامة وتنافسية. سيكون هذا هو هدف البرنامج للسنوات القادمة.

تشمل الأمثلة الملموسة للأثر الذي حققه البرنامج ما يلي:

- تقريب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من المعايير والوثائق الدولية: التزمت ١٧ دولة بـ٣٦ من وثائق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. على سبيل المثال، من خلال الالتزام بإعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الاستثمار الدولي والمؤسسات المتعددة الجنسيات، التزمت مصر والأردن والمغرب وتونس بتوفير بيئة مفتوحة وشفافة للاستثمار الدولي وقد ساهم ذلك في زيادة مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان.
- تعزيز الإصلاحات من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة في جميع أنحاء المنطقة: أدى تحليل البرنامج لكيفية تأثير الأطر القانونية على مشاركة المرأة في الاقتصاد إلى حوارات سياسية داخلية في المغرب وليبيا ومصر وتونس والتي أدت إلى تنفيذ إجراءات محددة.
  - أدرجت تونس في قانونها الجديد بشأن العنف ضد المرأة حكما محددا بشأن العنف الاقتصادي والتمييز الاقتصادي على أساس الجنس، كما يناقش البرلمان الآن مشروع قانون ينص على المساواة في الميراث.

— اعتمد الأردن مؤخراً تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي تقلل من فجوة المساواة في تغطية التأمينات الاجتماعية وقد يكون لها تأثير إيجابي على فرص توظيف النساء في القطاع الخاص.

— اعتمدت مصر في عام ٢٠١٧ استراتيجية وطنية لتمكين المرأة المصرية في عام ٢٠٣٠، والتي تركز على التمكين الاقتصادي للمرأة وتستلهم توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا.

- الإصلاحات المصاحبة لمزيد من الاستثمار والتجارة.

— من خلال التحليل وبناء القدرات، ساهم البرنامج في مراجعة اللائحة الداخلية لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وبالتالي جلبت هذا البلد أقرب إلى المعايير الدولية في هذا المجال.

— في المغرب، دعم البرنامج اندماج وكالات التصدير والاستثمار من خلال حوار وطني مع أقران منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

— في الجزائر، أنشأت وكالة تشجيع الاستثمار لجنة للتبحث لتعزيز أدائها على أساس رسم خرائط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لوكالات تشجيع الاستثمار في منطقة جنوب البحر المتوسط.

- وضع سياسات أقوى لتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي كانت غير موجودة عملياً قبل بدء البرنامج.

— من خلال تنفيذ خطط عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس.

— من خلال دعم اعتماد نهج أكثر تماسكاً في رسم سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر والأردن.

- تعزيز الإصلاحات وإجراءات السياسة لتعزيز النزاهة في الأعمال والحد من الفساد.

— من خلال تبادل الممارسات الجيدة وزيادة الوعي حول أهمية المعايير والوثائق الدولية في مكافحة الفساد في قطاع الأعمال، شجع البرنامج للبلدان المستهدفة على الالتزام إلى اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة. لقد بدأ المغرب في اتخاذ خطوات ملموسة بهذا الاتجاه، كما أن لبنان بصدد الانضمام إلى الاتفاقية.

— اعتمد المغرب في عام ٢٠١٦ إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، متضمننا مكون كامل حول نزاهة الأعمال، ومن المتوقع أن يجري مراجعة إطاره التشريعي لمكافحة الفساد في الأشهر القادمة لجعله يتماشى مع توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا.

— عزز البرنامج أيضاً قدرات القطاع الخاص في كل بلد مستهدف ليصبح لاعباً رئيسياً في مكافحة الفساد، كما يتضح من الإجراءات الجماعية التي أطلقتها جمعيات رجال الأعمال لتعزيز النزاهة.

- تهيئة ارضية منبسطة للمؤسسات الخاصة والعامة من خلال ممارسات جيدة لحوكمة الشركات.

— نتيجة لأنشطة البرنامج وخاصة فريق العمل المعني بحوكمة الشركات، فإن المغرب بصدد تحديث مدونة ممارسات حوكمة الشركات الجيدة باستخدام مبادئ مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة الشركات كدليل. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يقوم المغرب في الأشهر القادمة بتحديث ملحق المدونة الخاص

بحوكمة الشركات المملوكة للدولة باستخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات للمؤسسات المملوكة للدولة كمرجع.

- دعم البلدان في المواقف الهشة
  - — من خلال مساعدة العراق على تطوير وسن قانون للاستثمار.
  - — من خلال دعم ليبيا بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لتطوير واعتماد قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ خطة عمل للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- مساعدة القطاع الخاص على تعزيز صوته في صنع السياسات.
  - — من خلال إشراك ممثلي القطاع الخاص في مناقشات وأنشطة البرنامج.

أنشطة ونتائج برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية: من أبريل ٢٠١٨ إلى مارس ٢٠١٩

إن أجندة الإصلاح مدفوعة على المستوى الوطني وتتضمن جهوداً سياسية واجتماعية كبيرة وحلول وسطية. ومع ذلك، تُظهر التجربة في جميع أنحاء العالم أن التعاون والتكامل الإقليميين يمكن أن يكونا أيضاً عاملين مهمين في تعزيز القدرة التنافسية واستغلال أوجه التكامل وزيادة مستويات المعيشة. تُظهر تجربة برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية أن التعاون الإقليمي يمكن أن يساعد في مواجهة العديد من أهم التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية على الصعيدين الإقليمي والوطني. يهدف هيكل الحوكمة لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا بشأن الحوكمة والقدرة التنافسية إلى إشراك البلدان المشاركة بطريقة منتظمة لتوفير التوجيه الاستراتيجي (رسم بياني ٢).

رسم بياني ٢. مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا بشأن الحوكمة والقدرة التنافسية

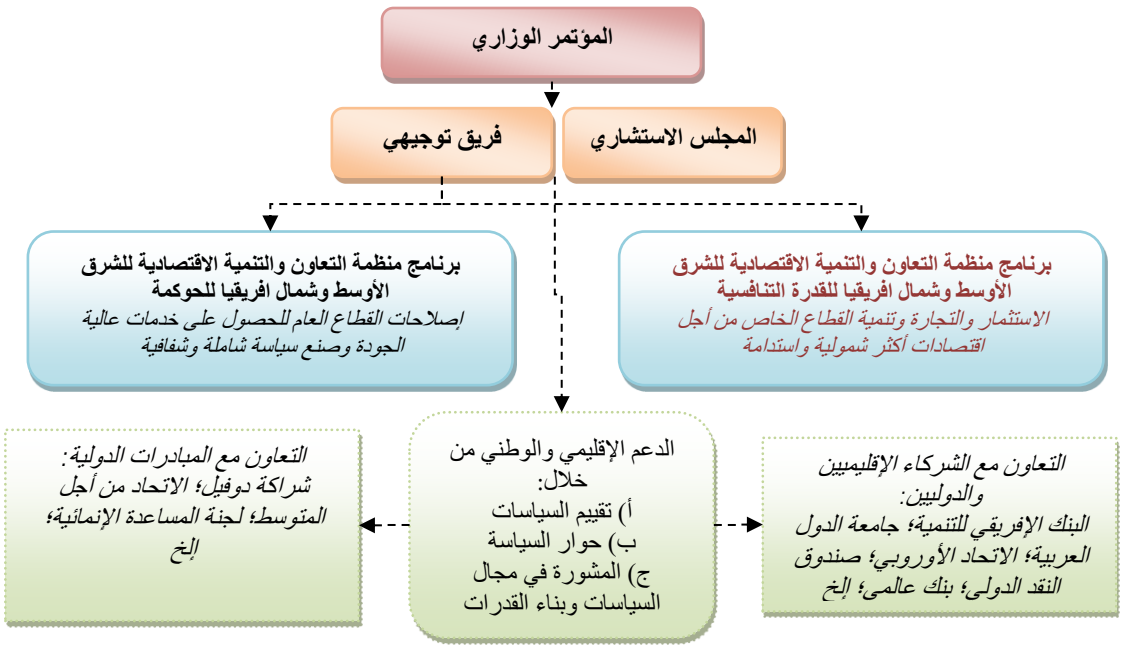

الهدف العام للبرنامج هو "تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة وشمولاً ويراعي الفروق بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال خلق وظائف أفضل وضمان الفرص الاقتصادية للنساء والشباب والنازحين وبناء اقتصادات أكثر تنافسية تعتمد على قطاع خاص ديناميكي واقتصاد اقليمي متكامل وتعزيز المشاركة في الاقتصاد العالمي".

للمضي قدماً في هذا الهدف، يعمل البرنامج على مضاعفة الجهود التي تبذلها الحكومة بأكملها، بما في ذلك الحوار على أعلى مستوى سياسي مع أسس تحليلية قائمة على الأدلة لزيادة تأثير السياسات. أسس أنشطة البرنامج التي تغذي الإصلاحات هي الحوار الإقليمي بشأن السياسات وتحليل السياسات وبناء القدرات. تصف الأقسام التالية الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها البرنامج على المستوى "الأفقي" والسياسة للفترة ما بين أبريل ٢٠١٨ إلى مايو ٢٠١٩. تحاول الوثيقة أيضاً وصف التقدم الحالي نحو تحقيق الأثر الإنمائي للبرنامج ككل ووثائقه السياسة كل على حدة.

جهود حكومية كاملة، بما في ذلك الحوار على أعلى مستوى سياسي

يتطلب ضمان تأثير البرنامج مزيجاً من الدعوة المستمرة للسياسات على **أعلى مستوى** لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية والتعاون الفني وتبادل الممارسات الجيدة واعتماد المعايير الدولية. إن إشراك القيادة السياسية أمر بالغ الأهمية بالفعل لتنفيذ برامج الإصلاح الطموحة والسياسات المعقدة. من المهم أيضاً ضمان رؤية شاملة للحكومة تساهم بطريقة استراتيجية في جداول أعمال الإصلاح الاقتصادي والسياسي في مختلف البلدان. يعالج البرنامج جميع هذه المستويات، مع تعبئة القادة السياسيين في عملية مكثفة للتبادل والحوار مع إجراءات تقنية صارمة لضمان التنفيذ الناجح للإصلاحات.

من خلال ١٥ اجتماعاً في المتوسط سنوياً، وغالباً ما يكون ذلك بمشاركة وزارية، فإن البرنامج قادر على الترويج لأنشطته وتحديد التحديات الجديدة والاحتياجات الناشئة في المنطقة، بالاعتماد مباشرة على تجربة وجهات نظر الجهات الفاعلة الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المشاركة وعددها ١٩ اقتصادا، وتوفير اتجاه متماسك واستراتيجي للتعاون الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، تشارك أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأعضاؤها مشاركة كاملة على مستوى القيادة، حيث تستمر التبادلات رفيعة المستوى المتكررة في مقر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أو في المنطقة طوال العام. تقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتحليل استراتيجيتها في مجال الاتصالات لزيادة وضوح عملها، وتظهر نتائج ٢٠١٨ بالفعل زيادة في حركة المرور على شبكة الإنترنت ومشاركة وسائل الإعلام الاجتماعية والوصول إلى المنشورات (الاطلاع على مربع ٢).

مربع ٢. أنشطة الاتصالات وتأثير البرنامج

في عام ٢٠١٨، أعاد البرنامج تصميم موقع الكتروني خاص بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا (باللغتين الإنجليزية والفرنسية) لتحسين البنية والوصول إلى المحتوى وعرض عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي. خلال عام ٢٠١٨، ارتفع عدد زيارات الموقع الإلكتروني بنسبة ٩٢,٦% مقارنة بالعام السابق. وكان هناك أيضاً اهتمام قوي بالعمل الداعم للتمكين الاقتصادي للمرأة: دليل المبادرات الجديدة لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كان له ثالث أكبر عدد الزيارات من الصفحات على الموقع الإلكتروني (بعد الصفحات المقصودة للصفحة الرئيسي والقدرة التنافسي). مثلت الصفحات المرتبطة بحركة المرور إلى منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة (WEEF) ١٤% من إجمالي حركة المرور على الإنترنت في عام ٢٠١٨. بالإضافة إلى ذلك، اجتذبت أنشطة المجلس الاستشاري للأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة حركة مرور مهمة. يمثل المستخدمون من المنطقة ٢٦%، بزيادة ٣% عن عام ٢٠١٧.

مع مرافقة إعادة تصميم الموقع الكتروني للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لعبت وسائل التواصل الأجتماعي دوراً أكبر في استراتيجية الاتصالات الشاملة في عام ٢٠١٨. على سبيل المثال، تم الترويج للاجتماع الأخير لمنتدى التمكين الاقتصادي للمرأة على قنوات التواصل الاجتماعي (تويتر وإنستغرام وفيسبوك وفليكر). أنتجت عشر تغريدات تويتر ٣٧٣٥٥ انطباعات و٣٥٥ تعاقدات، منها ٥٥ نقرات على الروابط. تمت تغطية منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال ١٦ منفذاً إعلامياً باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية (وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية عبر الإنترنت) وتم احتسابها في بيان صحفي تونسي.

تم إنتاج ثلاثة تقارير جديدة في عام ٢٠١٨:

- مؤشر سياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطية ٢٠١٨: التقييم المرحلي للإصلاحات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (الإنجليزية والفرنسية والعربية) (تقرير رئيسي مع ١٨٣٠ تنزيلات).
- المغرب: تعزيز النزاهة في قطاعات الطاقة والنقل والصحة (الإنجليزية والفرنسية والعربية).
- تعزيز الإطار القانوني للاستثمار المستدام: دروس من الأردن (الإنجليزية) (أكثر من ١٠٠٠ انطباع على لينكد إن).

بالإضافة إلى ذلك، استمر إصدار منشور التمكين الاقتصادي للمرأة لعام ٢٠١٧ في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تأثير الأطر القانونية في الجزائر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس (بالإنجليزية والفرنسية) في تحقيق نتائج جيدة حيث بلغ عدد التنزيلات ٢٧٥٧ تنزيلاً بزيادة ٥٨% عن عام ٢٠١٧. تم توفير النسخة العربية في الربع الرابع من عام ٢٠١٨.

تبقى الكتيبات أيضاً وسيلة مهمة لنشر المعلومات. تم تحديث كتيب برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية بمحتوى جديد (باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية). يتم تحديث كتيب النشاط مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الإنجليزية والفرنسية والعربية)، ولكنه لا يزال ملائماً مع ١٠٧٩٦ متصفح في ٢٠١٨.

على سبيل المثال، في فبراير ٢٠١٩، عقد رئيس حكومة تونس السيد يوسف الشاهد اجتماعاً ثنائياً مع الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وألقى كلمة أمام مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. خلال كلمته، أشار السيد الشاهد إلى الدعم المهم الذي توفره منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للانتقال الاقتصادي لتونس الديمقراطية الجديدة. وبالمثل، أشار الأمين العام إلى الدور الملهم الذي يمكن أن تلعبه تونس في المنطقة وكيف ينتقل هذا بشكل ملموس من خلال رئاسة تونس لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما أثار خطاب السيد الشاهد الوعي بين أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأهمية دعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتونس في ضمان الرخاء في البلاد.

زيارة رسمية ليوسف الشاهد، رئيس الحكومة التونسية، ١٤ فبراير ٢٠١٩ .

اجتمعت **المجموعة التوجيهية** للبرنامج (التي تحكم أيضاً مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا) مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتوفير القيادة الاستراتيجية وتعزيز المشاركة المستمرة من قبل المشاركين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. تم عقد الاجتماع الأول في مارس ٢٠١٨ في باريس تحت عنوان "إصلاحات الحوكمة والقدرة التنافسية لمنطقة أكثر شمولية ومرونة". في هذا الاجتماع، من بين قرارات أخرى، المجموعة التوجيهية:

- أكدت دعمها لتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص من خلال إنشاء المجلس الاستشاري للأعمال (BAB) والذي تم إطلاقه في وقت لاحق في سبتمبر 2018.
- وافقت على اقتراح لتعزيز الإحصاءات وتقييم البيانات لمساعدة اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على دمج قواعد البيانات ذات الصلة و التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمجتمعات الإحصائية الأخرى ودعم الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات.
- دعت إلى مواصلة الجهود لتقييم أثر أنشطة البرنامج وقياس التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات، وكذلك تحقيق رؤية أكبر من خلال تعزيز التواصل ونشر النتائج (الاطلاع على مربع ٢).

تم عقد الاجتماع الثاني للمجموعة التوجيهية في نوفمبر ٢٠١٨ في تونس. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو المساهمة في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تعزيز البعد الجنساني للبرنامج. على وجه الخصوص المجموعة التوجيهية:

- وافقت على العمل من أجل تحديد واضح لتعميم مراعاة المنظور الجنساني للمساعدة في توجيه وتنسيق الإجراءات الموضوعية في هذا المجال.

- طُلب من البرنامج العمل على تطوير بيانات جنسانية عالية الجودة وتقييمها وتقدير اللوائح الحالية وتأثيرها المتساوي أو المتمايز على النوع الاجتماعي.

كما اجتمع **المجلس الاستشاري** للبرنامج مرتين في عام ٢٠١٨ لإعداد الاجتماعات ذات الصلة بالفريق التوجيهي.

إجمالاً ، استمرت الأنشطة الأفقية للبرنامج في المضي قدماً نحو تحقيق غرضها المحدد وهدفها الإنمائي (جدول ١).

جدول ١. جدول سجل إطار الأنشطة الأفقية

الهدف الإنمائي: رؤية إستراتيجية شاملة للحكومة لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية والاندماج والتمكين الاقتصادي للمرأة.

النتيجة ١ : تحسين فهم الروابط بين أبعاد السياسة من قبل حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وزيادة أصحاب المبادرة.

النتائج	النشاطات	المؤشرات
الناتج ١,١: مبادرات التوجيه والتماسك لتعزيز برامج القدرة التنافسية الشاملة والصلات الأفقية بين مجالات السياسة	1. اجتماعان للمجموعة التوجيهية (مارس ونوفمبر ٢٠١٨)	• ١٣ حدث تم تنظيمها أو دعمها من قبل البرنامج في سياق تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية والشمولية في المنطقة.
الناتج ١,٢: مبادرات الرصد والتقييم الإستراتيجية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ سياسات القدرة التنافسية	• واجتماعان سابقان للمجلس الاستشاري للمساعدة في تنظيم تلك الاجتماعات (يناير وأكتوبر ٢٠١٨).	• ٨ بعثات رفيعة المستوى من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الأمين العام أو نائب الأمين العام أو مستوى المدير) إلى المنطقة للترويج للقضايا المتعلقة بسياسات القدرة التنافسية.
الناتج ١,٣: مجموعة كاملة من المبادرات الحكومية والاستراتيجية لتعميم المساواة بين الجنسين على المستوى الإقليمي	2. اجتماعات مع سلطات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول مناقشات السياسة التي تهدف إلى تعزيز الإصلاحات في مجال القدرة التنافسية والنمو الشامل.	• ١٥ لقاء وزاري ولقاء رئاسي لمناقشة تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة ومجموعات عمل البرنامج والمنتديات، ورفع القضايا الرئيسية التي تغطيها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. زار رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في فبراير ٢٠١٩.
الناتج ١,٤: المبادرات الاستراتيجية لتحديد وتشكيل القضايا والأولويات السياسية الناشئة على ضوء بيئة السياسات المتغيرة.	3. تعزيز مشاركة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيئات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والالتزام بأدوات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وإدراجها في إحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	• استضاف وزيرين بشكل استباقي منصتين وقد ساهموا في تنظيم هذه المنصات للبرنامج: الوزيرة سحر نصر (وزيرة الإستثمار والتعاون الدولي في مصر) شاركت في رئاسة منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة والوزير زياد العذاري (وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي في تونس) يشارك في رئاسة البرنامج والمجموعة التوجيهية. وبالإضافة إلى ذلك، خمس من شبكات البرنامج السبعة تمتعت بمشاركة وزارية أو لديهم مشاركة وزارية آمنة.
	4. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية	• شاركت ١٠ من مديريات والهيئات الاستشارية الخاصة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في أنشطة البرنامج (اللجنة الاستشارية لصناعة الأعمال، مركز ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والمناطق والمدن، مديرية الشؤون المالية والمشاريع، مديرية التعاون الإنمائي، مديرية الإدارة العامة، مكتب الأمين العام، إدارة الإحصاء والبيانات، مديرية العلوم والتكنولوجيا والابتكار، مديرية التجارة والزراعة، اللجنة الاستشارية للنقابات).
	5. تطوير آليات لرصد تأثير البرامج والإبلاغ عنه بشكل أفضل. أولى النتائج يتم عرضها في هذا التقرير.	• أصبحت الكويت والمملكة العربية السعودية مُشاركين في لجنة المساعدة الإنمائية. البحرين وعمان وقطر وتونس والإمارات العربية المتحدة التزموا بالإطار الشامل للتآكل قاعدة وتحويل الأرباح. انتهت ثمانية من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا بقيادة المغرب التصاق إلى ثلاثة عشر وثائق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
	6. بدأت المشاورات مع الرئيس المشارك للبرنامج وخبراء المنطقة ومديريات ذات الصلة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن قضايا السياسة الملحة التي يجب تناولها في إطار العمل القادم:	• توقيع أو تطوير ٣ مذكرات تفاهم مع الاتحاد من أجل المتوسط وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وسلطة الأسواق المالية الفرنسية.
	7. إعادة البرنامج هيكلة موقعها على شبكة الانترنت لخلق منصة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باللغة الإنجليزية والفرنسية). تحديث كتيب برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية (باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية)، التي أنشئت العلامة التجارية الجديدة للعمل الجماعي للنشرات وتحديث محتوى النشرات .	• إشراك ١٤ منظمة إقليمية ودولية في المشاريع والأحداث (البنك الأفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية والشبكة الدولية للصراع والهشاشة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية وجامعة الدول العربية ووحدة الفنية لاتفاقية أغادير وصندوق النقد الدولي ومؤسسة التمويل الدولية/البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد حوكمة الشركات والعربية اتحاد البورصات، واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية) • مشاورتين حول ١) الإحصاءات التنافسية؛ و ٢) الاستثمار في البنية التحتية عالية الجودة • زيادة عدد زيارات الموقع الألكتروني لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا بنسبة ٩٢,٦% في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧

مساهمات البرنامج في جدول أعمال المتعدد الأطراف في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

يشكل البرنامج منصة ممتازة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتكون واحدة من الجهات الدولية الفاعلة الأكثر نشاطا في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، باستخدام خبرتها في مجال السياسات والمعايير الدولية والقدرة على عقد اجتماعات لتعزيز الجهود المتعددة الأطراف. على سبيل المثال، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي واحدة من العناصر الفاعلة الرئيسية في الدعم الدولي المقدم من خلال شراكة دوفيل للدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية (أي تلك البلدان التي شهدت ثورات أو التزمت بتنفيذ الإصلاحات بعد "الربيع العربي ."("في الواقع، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي المؤسسة الغير المالية الوحيدة (أي تلك المنظمات التي تقرض الأموال) بين المنظمات الدولية التي تقدم الدعم التقني للبلدان المستفيدة والجهات المانحة المشاركة في شراكة دوفيل.[1]

على سبيل المثال، ساعدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على وضع ورصد تنفيذ الاتفاق على الإدارة الاقتصادية، والتي تهدف إلى تعزيز الحكم الرشيد ومناخ العمل السليم في البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية. من خلال البرنامج، ساعدت المنظمة أيضا البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية لتنسيق وتحديد الإجراءات الرئيسية والملموسة جدا لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال كوسيلة لمعالجة البطالة والنشاط الاقتصادي المتقلب. لعب الفريق العامل على الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا والرئيسين المشاركين لمجموعة العمل (ايطاليا وتونس) دورا رئيسيا لتحديد الإجراءات ومتابعة الإصلاحات.

من خلال البرنامج أيضا يوفر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقديم المشورة بشأن السياسات الهامة والمساعدة التقنية لسياسة الجوار في الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط. على سبيل المثال، يوفر البرنامج الدعم إلى الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي تهدف إلى تعزيز نوعية وحجم الاستثمارات في المنطقة من خلال تحديث سياسات الاستثمار وتعزيز استراتيجيات الاستثمار شاملة وبناء القدرات المؤسسية، من بين أهداف أخرى. وهذا هو الحال أيضا بالنسبة "لمؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة السياسة: البحر الأبيض المتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، والذي يوفر أداة شاملة لمقارنة الأداء في هذا المجال بين البلدان وعبر الوقت (كل بضع سنوات يتم تطبيق أداة لمراقبة الإصلاحات السياسية). تلعب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دورا فاعلا في أنشطة "قمة الضفتين" برئاسة فرنسا وشارك عن كثب في عملية الاتحاد من أجل المتوسط. في ٢٢-٢٣ مايو ٢٠١٩ ساهمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تنظيم حوار إقليمي حول "وجهات النظر المشتركة بشأن القضايا الرئيسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، اعتدال مائدة مستديرة ركزت على التحديات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية للمرأة والشباب. هذا المؤتمر كان يهدف إلى تعزيز النهج التصاعدي للشباب والمجتمع المدني لتقديم مقترحات إلى رؤساء قمة الدولة من أجل أن يكون النهج القائم على النتائج.

البرنامج أيضا يعمل وينسق مع منظومة الأمم المتحدة. في مارس ٢٠١٩ نظمت منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة جلسة حول التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في لجنة ٦٣ المعنية بوضع المرأة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ساعد هذا الحدث لجلب جهود البرنامج الى الواجهة (الاطلاع على قسم التمكين الاقتصادي للمرأة). وتشمل الأمثلة الأخرى ورش عمل بناء القدرات العادية لمسؤولين منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي عقدت مع صندوق النقد الدولي على سياسات القدرة التنافسية والشركات الصغيرة والمتوسطة والنزاهة.

يتم العمل أيضا بالتعاون مع الشركاء متعددي الأطراف على المستوى الإقليمي. على سبيل المثال، البرنامج قام بتطوير شراكة خاصة مع البنك الإسلامي للتنمية، والذي يدعم العمل على المرونة. مثال آخر في هذا المجال هو التعاون مع معهد حوكمة الشركات والاتحاد العربي للبورصات وصندوق النقد العربي في العمل

[1] الجهات المانحة يتضمن مجموعة الدول الصناعية السبع وبعض دول مجلس التعاون الخليجي. المستفيدون هم مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن. وتشمل المنظمات الدولية الأخرى المعنية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية.

على حوكمة الشركات. وتشمل الأقسام الموضوعية في الأجزاء التالية من التقرير المزيد من التفاصيل حول كل هذه الجهود.

الأسس التحليلية والقائمة على الأدلة لزيادة تأثير السياسة

مناقشات رفيعة المستوى والعمل الحكومة بأكملها المنجز والمذكور أعلاه مبني على العمل التحليلي والموضوعي هو لمساعدة منطقة الشرق الأوسط على تحقيق القدرة التنافسية الكاملة (رسم بياني ٣). الأنشطة المحددة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتقدم نحو التأثير المتوقع للبرنامج مبينة في الأقسام التالية.

رسم بياني ٣. تركيز سياسة برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية

التمكين الاقتصادي للمرأة

نظرة عامة

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هي قضايا ذات أولوية في برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية والتي تحتاج إلى معالجة لتعزيز الاقتصادات الأكثر منتجة وشاملة في المنطقة. من خلال منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، يسعى البرنامج إلى دعم الإصلاحات التشريعية والمؤسسية لزيادة التمكين الاقتصادي للمرأة بما يتماشى مع خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. يساعد منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة أيضا لمواءمة السياسات الوطنية مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات فيما يتعلق بحقوق المرأة.

ومنذ إطلاقه في القاهرة في أكتوبر عام ٢٠١٧، لعب منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة دورا محوريا في زيادة الوعي بأهمية التحرك نحو المساواة بين الجنسين ودفعت إلى إجراء إصلاحات ثابتة في هذا المجال. ينبني منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة على الجهود التي تبذلها المنتدى صاحبة الأعمال السابقة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا والذي كان بمثابة منصة إقليمية لريادة الأعمال النسائية. بالرغم من ذلك، فمهمة منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة على نطاق أوسع من المنتدى السابق وكما أنه يتناول قضايا أوسع (على سبيل المثال، ليس فقط ريادة أعمال النساء ولكن مشاركة المرأة في الاقتصاد) ويقنع جمهور أكثر شمولا. يوضح الشكل أدناه عمل وأهداف منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة.

رسم بياني ٤. نهج التمكين الاقتصادي للمرأة

التأثير

على مدى العامين الماضيين، كانت أنشطة منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة حاسمة لوضع اعتبارات المساواة بين الجنسين في صميم جدول أعمال السياسات في العديد من البلدان وعبر أنشطة البرنامج. في عام ٢٠١٧، نشر البرنامج **تقريرا عن الكيفية التي تؤثر بها الأطر القانونية قدرة المرأة على المشاركة في الحياة الاقتصادية**.[2] ويقدم تحليلا شاملا للإصلاحات التشريعية والمؤسسية وتعزيز مكانة المرأة وتم تنفيذها بعد

[2] تمكين المرأة الاقتصادي في البلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا المحددة. تأثير الأطر القانونية في الجزائر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس، الذي صدر في منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة في 2017.

انتفاضات عام ٢٠١١ ويضع مجالا لمزيد من الإصلاحات المستقبلية. وقد أصبح هذا العمل مرجعا رئيسيا حول هذا الموضوع في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا كخبراء ونشطاء التشاور على نطاق واسع للمواد، وخاصة النسخة العربية. يرافق التقرير عمليات المناظرة الوطنية حول التمكين الاقتصادي للمرأة.

منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة لديه تركيز قوي على رصد الأثر. ولذلك، فإن البرنامج يعمل حاليا على منشور مشترك بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) منشورات تهدف إلى توفير العاملين في مجال التنمية وصناع القرار مع **تحليل الإصلاحات التشريعية الأخيرة التي تعزز التمكين الاقتصادي للمرأة في دول المنطقة المختارة**. وقد تم تقديم مفهوم النشر في منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة لعام ٢٠١٨ حيث اجتمع المشاركون في مجموعات منفصلة لتقديم الملاحظات والمداخلات. القيمة المضافة لهذا المنشور يتكون في تقديم أمثلة قابلة للتنفيذ والأدوات العملية لصانعي السياسات حول الإصلاح القانوني الذي يمكن أن يشجع التمكين الاقتصادي للمرأة. ويجري تشارك مختلف أصحاب المصلحة والشراكات المبتكرة آخذة في الظهور.

غابرييلا راموس، رئيسة الأركان لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والممثل الشخصي لمجموعة العشرين؛ نزيهة العبيدي، وزيرة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، تونس؛ زياد العذاري، وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، تونس؛ ماري كلير سوار كابرا، سفير السويد لدى الجزائر والرئيس المشارك لمنتدى التمكين الاقتصادي للمرأة

أولوية أخرى لمنتدى التمكين الاقتصادي للمرأة هو تعزيز **الإصلاحات المؤسسية وتعزز سياسات النوع الاجتماعي** في مختلف دول المنطقة. وهناك عدد من البلدان تحرز تقدما كبيرا في هذا الصدد. على سبيل المثال، في منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة لعام ٢٠١٧ أكد الوزير المغربي المكلف بالشؤون العامة والحكامة بأن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كانت شريكا رئيسيا للإصلاحات في المغرب وأعرب عن استعداد حكومته لمواصلة متابعة هذا المسار. وبالإضافة إلى ذلك، تم تضمين المكون على التمكين الاقتصادي للمرأة في برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية القطري في المغرب. وهذه هي المرة الأولى التي تعمم على برنامج قطري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية جوانب الجنساني في جميع مكوناته المختلفة. المغرب أيضا انضمت مؤخرا إلي توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول المساواة بين الجنسين في التعليم والتوظيف وريادة الأعمال. في منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة لعام ٢٠١٧، وزيرة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في ليبيا أيضا أعربت عن رغبتها في مزيد من الاستفادة من دعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مجال ريادة الأعمال النسائية على وجه الخصوص. وسيتم توفير هذا الدعم من خلال مشروع ليبيا للشركات الصغيرة والمتوسطة الذي سيركز أيضا على أصحاب المشاريع النسائية.

بالإضافة إلى ذلك يوفر منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة فرصا **لتعاون بلدان الجنوب**. على سبيل المثال، ذكر ممثل الموريتانيين من المجتمع المدني في منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة أنها تبادلت مع أقرانها التونسية وترغب في استخدام عملهم على الميراث كمصدر إلهام للدعوة في بلدها.

سعادة السيدة نزيهة العبيدي، وزيرة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، تونس

الأنشطة والنتائج

في عام ٢٠١٨ واصلت منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة تعزيز **الشبكات والتعاون والحوار بشأن السياسات**. عقد منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة لعام ٢٠١٨ تحت الرعاية العليا لرئيس حكومة تونس في ١٣-١٤ نوفمبر في تونس وضم أكثر من ١٧٥ مشارك من ١١ دولة الشرق الأوسط وشمال افريقيا و٩ دول من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمنظمات الدولية والإقليمية. عُقدت منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة في سياق "تونس عاصمة للمرأة العربية"[3] ودارت حول تأثير الأطر القانونية على التمكين الاقتصادي للمرأة وعلى جمع البيانات في هذا المجال. خدم منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة كمنصة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات من حيث عوامل النجاح والأولويات المتعلقة بالإصلاحات القانونية وتنفيذ السياسات.

بالإضافة إلى تقديم المشورة للحكومات، يعمل منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة أيضاً كمنصة تنسيق لمختلف أصحاب المصلحة. ونتيجة لمنتدى التمكين الاقتصادي للمرأة، تم التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي لتنظيم التدريب المشترك على التمكين الاقتصادي للمرأة في مركز تدريب صندوق النقد الدولي في الكويت. أسفر منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة أيضا في تعزيز التعاون مع منظمة أوكسفام والتي وافقت على المشاركة في البحث المشترك الجاري بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وكوثر للبحث بشأن الإصلاحات التشريعية الأخيرة (الاطلاع أعلاه) وتنظيم الحدث المشترك في لجنة ٦٣ المعنية بوضع المرأة (الاطلاع أدناه). وأجريت مقابلات مع مختلف الجهات المعنية في منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة و يجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة لفيديو المنتدى (الاطلاع على مربع ٢).

الدكتورة سكينة بوراوي، مديرة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)

[3] أُعلنت تونس "عاصمة المرأة العربية" لعام ٢٠١٨-٢٠١٩ خلال الدورة السابعة والثلاثون لجامعة الدول العربية.

مربع ٣. مقتطفات من أصحاب المصلحة وشركاء منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة

"منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي منظمة فريدة من نوعها التي يمكن أن تجلب الجميع الى طاولة المفاوضات حتى بشكل أفضل من بعض البنوك متعددة الأطراف أو المنظمات الأخرى. إنها منظمة ممتازة للمساعدة في توليد النقاش والحوار وبفضل هذا النقاش والحوار يمكننا أن نتمكن من المضي قدما بشكل أسرع. أنا كثيرا أحيي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لأخذ على قضية المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ولمساعدتنا أيضا أن نتعلم من الاقتصادات الأكثر تقدما لأننا ليس لدينا دائما مقارنة منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى البلدان الفقيرة جدا أو المتخلفة. مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نحن نقارن أنفسنا لأفضل ناد في العالم وهذا شيء مفيد جدا." نادرة شاملو، كبيره المستشارين السابقين في البنك الدولي والمؤسس المشارك لصندوق مليار دولار للمرأة.

"روح الشراكة التي تهدف إلى الفوز للجميع، هو جزء من قيمة الاحترام. ونحن نعلم أن كل شخص لديه خبرة. الجميع غني في ثقافتهم وخبرتهم وتبادلهم للمعلومات، وهذا الاحترام المتبادل هو أمر أساسي. لهذا السبب عندما وصلت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلينا لتنظيم الحدث المشترك في تونس، قفزت على الفرصه لأنني شعرت أن هناك هذا الاحترام المتبادل وهذه الإرادة أن نتعلم من كلا الجانبين." سعادة السيدة نزيهة العبيدي، وزيرة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، تونس

"منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ليست فقط مصدر قوة عندما يتعلق الأمر تحليل البيانات والإحصاءات إلى العمل البرنامجي على الأرض، ولكنها أيضا الداعي الممتاز الذي يجمع الجميع على الطاولة. وأعتقد أنه سيكون من السذاجة جدا من أي احد منا أن نعتقد أننا يمكن أن نفعل ذلك وحدنا، وأعتقد أن هذا كان نقطة الانطلاق لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. لذلك كلما ذهبنا للقاء، يجلب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية معها وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها. ومن أجل ذلك، أنا ممتن جدا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية." محمد الناصري، المدير الإقليمي للدول العربية في الامم المتحدة

"ما الذي تفعله منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتنمية مع منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة وكذلك مع العديد من مناهجها الأخرى لدعم البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ساعدنا في التعلم من بعضنا البعض، مما أعطى القوة لبعضنا البعض لمواصلة العمل ومنحنا الأدوات. تكمن أهمية ما تقوم به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في إنتاج المعرفة من خلال الأبحاث والتقارير من خلال المؤشرات وأيضاً تزويدنا بأدوات مختلفة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني ، مما يساعد البلدان على تطبيق هذه الأدوات في سياقها لتكون قادرة على تعزيز مساواة المرأة وحقوقها." سلمى النمس، الامينة العامة للجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة

وتشمل فعاليات الحوار غيرها من السياسات:

- تحت قيادة منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة، نظمت أمانة العلاقات العالمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حدثاً بمناسبة عام ٢٠١٨ حول النوع الاجتماعي حيث ناقش المشاركون في الأطر القانونية والتمكين الاقتصادي للمرأة في مناطق مختلفة من العالم. أعرب أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن دعمهم القوي لهذا العمل.
- في يناير ٢٠١٩، شارك البرنامج في الحوار العربي للجنة المساعدة الإنمائية في مدينة الكويت، والذي تضمن جلسة حول التمكين الاقتصادي للمرأة. كنتيجة ملموسة لهذه الجلسة، سيتم إنشاء فرقة عمل عربية من لجنة المساعدة الإنمائية حول التمكين الاقتصادي للمرأة. إنها بلا شك فرصة للبرنامج لتعزيز علاقاته مع المانحين العرب واستكشاف المزيد من أوجه التآزر. يقوم البرنامج أيضاً بتنسيق جهوده مع الجهات المانحة الأخرى النشطة في المنطقة. على سبيل المثال ، تشارك بنشاط في "الجاد جروب" في مصر، وهي مجموعة تنسيق من المانحين تعمل على المساواة بين الجنسين في البلاد وتحاول خلق تآزر وتجنب التداخل. انضم البرنامج مؤخراً إلى مجموعة مماثلة من الجهات المانحة المعنية بالتنسيق في المساواة بين الجنسين في المغرب.

- في فبراير ٢٠١٩ شاركت قيادة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مؤتمر نظمته تونس وجامعة السوربون بعنوان "المرأة العربية: ركيزة السلام والاستقرار والأمن والتنمية". وقد عزز هذا علاقات البرنامج مع تونس ودعمه للأحداث التي تدور حول "تونس عاصمة المرأة العربية".[4]
- في مارس ٢٠١٩، نظم البرنامج حدثاً جانبياً بعنوان "تغيير القوانين وتغيير العقول: التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في اللجنة الثالثة والستين المعنية بوضع المرأة في مقر الأمم المتحدة. شاركت أوكسفام وتونس وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وكوثر في تنظيم هذا الحدث الذي جمع أكثر من ١٢٠ مشاركاً. في اللجنة الثالثة والستين أقيمت اتصالات مع جمعية القانون في إنجلترا وويلز بالإضافة إلى موظفي البنك الدولي المسؤولين عن التقرير السنوي بعنوان "النساء والأعمال التجارية والقانون"، اللذان اتفقا على أن يكونا مراجعين نظراء في البحوث الجارية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الإصلاحات التشريعية الأخيرة. تم إعداد فيديو لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع مقابلات مع مختلف المشاركين من اللجنة الثالثة والستين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

كما واصل المنتدى جهوده **لبناء قاعدة الأدلة** للتكامل الاقتصادي للمرأة. كما ذكر في الفقرة أعلاه، تم إصدار تقرير موضوعي في عام ٢٠١٧ حول تأثير الأطر القانونية على التمكين الاقتصادي للمرأة ويجري حالياً تطوير بحث متابعة للإصلاحات التشريعية الأخيرة.

تمت صياغة مقالة حول "جمع البيانات لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة" بهدف تحليل الثغرات الرئيسية في البيانات اللازمة لإعطاء لمحة عن التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر والمغرب وتونس وتقديم توصيات حول كيفية غلق هذه الفجوة. تتناول المقالة أيضاً كيف يمكن لتلك البلدان أن تقترب من بوابة البيانات الجنسانية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.[5] تبحث المقالة أيضاً في كيفية تتبع هذه الدول للتقدم في الالتزامات الدولية والإقليمية بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة مثل جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. نوقشت نتائج المقالة في منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة لعام ٢٠١٨. سيتم تقديم المقالة أيضاً في اجتماع أبريل ٢٠١٩ حول الإحصاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي ينظمه البرنامج بحيث يمكن لممثلي المكاتب الإحصائية في مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقديم مزيد من التعليقات لوضع اللمسات الأخيرة على الورقة.

واستنادا إلى شبكة منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة، تم تحديث دليل المبادرات على التمكين الاقتصادي للمرأة ووضع اللمسات الأخيرة. تم إطلاق دليل بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في مارس ٢٠١٨.

[4] أُعلنت تونس "عاصمة المرأة العربية" لعام ٢٠١٨-٢٠١٩ خلال الدورة السابعة والثلاثون لجامعة الدول العربية.

[5] تشتمل بوابة البيانات الجنسانية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على مؤشرات مختارة تسلط الضوء على عدم المساواة بين الجنسين في التعليم والتوظيف وريادة الأعمال والصحة والتنمية، والتي توضح إلى أي مدى نحن بعيدون عن تحقيق المساواة بين الجنسين والمكان الذي تشتد الحاجة إليه.

كارلوس كوندي، رئيس قسم الشرق الأوسط وإفريقيا، أمانة العلاقات العالمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تعميم الزوايا بين الجنسين في أنشطة البرنامج هو مهام أخر من المهام الرئيسية لمنتدى التمكين الاقتصادي للمرأة، وشملت الأنشطة الرئيسية التالية خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

- تمت مناقشة الآثار المترتبة الجنس في التجارة والاستثمار في الفريق العامل على الاستثمار والتجارة في نوفمبر تشرين الثاني عام ٢٠١٨. وفي إطار التحضير لهذه المناقشة، أُعدت ورقة موضوعية بشأن هذا الموضوع.
- شمل اجتماع الفريق العامل على الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال لعام ٢٠١٨ جلسة حول الأطر القانونية والسياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم صاحبات المشاريع. مؤشر سياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطية ٢٠١٨ يتضمن أيضا تحليلا لتدابير تعزيز روح المبادرة لدى النساء.
- إنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات مجموعة التركيز على تعزيز التوازن بين الجنسين في مجال القيادة المؤسسية وتعزيز تنوع هيئتها. وتضم هذه المجموعة تركيز الخبراء الإقليميين الرئيسيين وتهدف إلى تحديد الممارسات الجيدة والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة في هذا المجال لدول المنطقة.
- وقد وضعت المجلس الاستشاري للأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة التركيز بشكل خاص على إشراك ممثلين الإناث في القطاع الخاص في جميع المناقشات السياسية عن طريق دعوة جمعيات مخصصة لاجتماعاتها وذلك بإضافة المواضيع التي تراعي الفوارق بين الجنسين على جدول أعماله. وبالإضافة إلى ذلك، يولي كل العمل التحليلي في إطار المجلس الاستشاري للأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة اهتماما خاصا لاحتياجات واهتمامات صاحبات المشاريع.
- المناقشات حول ضرورة اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في سياسات النزاهة والتي تقتصر حتى الآن في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. لرفع مستوى الوعي حول هذا الموضوع، وكان اجتماع عام ٢٠١٩ لشبكة النزاهة التجارية **(MOBIN)** التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا تضمن جلسة مخصصة على "معالجة قضايا النوع الاجتماعي في

سياسات النزاهة". أنه يوفر منصة للتفكير في العلاقة بين الجنسين والنزاهة، والحاجة إلى مزيد من التكامل بين برامج الجنسين والنزاهة من أجل تحقيق نتائج أفضل في مجال السياسات، والسياسات التي تم وضعها حتى الآن في بلدان المنطقة.

- وهناك أدلة وافرة على أن بعض الفئات في المجتمع، بما في ذلك النساء، أكثر تأثرا بحالات الهشاشة. وتضمن اجتماع ٢٠١٨ لمجموعة عمل الخاصة بالمرونة الاقتصادية التركيز على اللاجئات في دول مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودراسة خاصة عن حالة الأردن هي قيد الإعداد.

جدول ٢. جدول سجل إطار أنشطة التمكين الاقتصادي للمرأة

الهدف الإنمائي: التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز مشاركة المرأة في جميع مستويات الاقتصاد.

النتيجة: زيادة الأدوات اللازمة لأصحاب المصلحة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ورفع مستوى الوعي حول القيود القانونية.

النتائج	النشاطات	المؤشرات
الناتج ٢,١: تعزيز الدعوة استراتيجية لتعزيز الإصلاحات القانونية والمؤسسية والسياسات لدعم النساء الفعاليات الاقتصادية **الناتج ٢,٢**: تعميم المساواة بين الجنسين في مجموعات العمل ومجالات السياسة	1. تم إعداد وثيقة حول إدماج النوع الاجتماعي في برنامج القدرة التنافسية، ويمكن أن تلهم بلدان المنطقة على جوانب تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأعدت ورقة تمهيدية عن جمع البيانات وتحليلها لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، مما يشير إلى أن بلدان المنطقة لديها بالفعل بعض البيانات المطلوبة ليتم تضمينها في بوابة البيانات الجنسانية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وبحث مستمر عن الإصلاحات القانونية الأخيرة في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة في بلدان المنطقة المختارة. 2. وأجريت مشاورات وطنية حول المنشور الذي أطلق في عام ٢٠١٧ من المغرب والأردن وليبيا وتونس حيث اكتسبت أصحاب المصلحة فهم زيادة القيود القانونية المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة. ونظمت أمانة العلاقات العالمية حدث واسع بمناسبة مسيرة الجنس حيث ناقش أعضاء الفريق الأطر القانونية والتمكين الاقتصادي للمرأة في مناطق مختلفة من العالم. وأعرب أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم القوي لهذا العمل. والإصلاحات القانونية موضوعا رئيسيا في منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة لسنوات ٢٠١٧ و٢٠١٨. 3. وقد حشدت منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة صانعي السياسات على مستوى عال لتعزيز تأييد سياسات المساواة بين الجنسين. 4. في عام ٢٠١٧ وبداية عام ٢٠١٨، تم تنفيذ مجموعة من الإصلاحات القانونية والسياسية في دول المنطقة المختلفة.	• عقد ٦ اجتماعات من أجل إنتاج بيانات تفصيلية تراعي الفوارق بين الجنسين والمتعلقة أوراق السياسات • منتدى ١ للتمكين الاقتصادي للمرأة في ٢٠١٨ • ١٥ مشاورات مع ممثلي المنظمات الإقليمية الرئيسية لرفع مستوى الوعي بشأن اجراءات رئيسية تدعم تمكين المرأة اقتصاديا • ٢ مشاورة وطنية حول تأثير الإطار القانوني المحلي على التمكين الاقتصادي للمرأة • ١٧٦ مشاركا، من بينهم ١٣٦ امرأة • ٢٧ متكلمين، بمن فيهم ٢٣ امرأة و ٢ وزراء

الاستثمار والتجارة

نظرة عامة

التجارة والاستثمار هما المحركان الرئيسيين للإنتاجية والابتكار، وأيضا لمساواة واقتصادات شاملة إذا كانوا يرافقون تدابير مناسبة. ومع ذلك، وبالمقارنة مع المناطق الأخرى الناشئة مثل جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، لا تزال منطقة الشرق الأوسط أقل انفتاحا وتكاملا للاقتصاد الإقليمي والعالمي. على سبيل المثال، بلغت بما في ذلك النفط والتجارة البينية في السلع الوسيطة إلى حوالي ٧% من تجارة المنطقة بصورة شاملة في السنوات الأخيرة. وعلاوة على ذلك، باستثناء النفط هذه الإحصائية وصلت إلى ١٦%. هذه الأرقام هي أقل بكثير من تقديرات قابلة للمقارنة لشرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، حيث أن حسابات التجارة البينية هو الدافع وراء معظم التجارة في السلع الوسيطة والتي تحركها بشكل رئيسي سلاسل القيمة الإقليمية.

رسم بياني ٥. منهج للاستثمار والتجارة

هدف التنمية:
تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز التكامل التجاري الإقليمي والعالمي

النتيجة:
فهم أفضل للروابط بين التجارة والاستثمار لتعزيز التكامل على جميع المستويات (العالمية والإقليمية وشبه الوطنية)، واستخدام وسائل وأدوات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدعم السياسات السليمة

أنشطة:
١) حوار السياسات والرصد
٢) بناء قاعدة الأدلة
٣) بناء القدرات وتطوير الإحصاءات

المخرجات:
أ) تحسين الحوار الإقليمي
ب) أُطر قانونية ومؤسسية أفضل
ت) أفضل إنتاج واستخدام للإحصاءات
ث) خفض الحواجز أمام التجارة والاستثمار
ج) مراقبة أفضل

يسهم مجموعة عمل الاستثمار والتجارة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا في معالجة هذا عن طريق تعزيز الحوار الإقليمي الذي يربط مختلف الجهات المعنية ومناقشة ومقارنة الاتجاهات والإصلاحات وتشجيع استخدام أدوات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن معايير وإحصائيات لسياسات لغرض توجيه سياسي أفضل. ويكمل هذا الحوار بالأنشطة الوطنية والإقليمية التي تدعم تنفيذ إصلاحات سليمة وشاملة ومتماسكة، لا سيما برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي لتشجيع الاستثمار في منطقة البحر الأبيض المتوسط،، و مشاريع مصر والأردن للاستثمار. المخطط أدناه يحدد الخطوط العريضة لأهداف تيار العمل للاستثمار والتجارة.

التأثير

لمواجهة انخفاض حاد في الاستثمار الأجنبي المباشر، أثار المنطقة المعايير الاستثمارية من خلال إصلاح القوانين ومؤسساتها. وقد ساهم البرنامج لهذه الموجة من الإصلاحات في بعض البلدان. على سبيل المثال، اعتمدت الأردن تنظيم جديد على الاستثمارات الغير الأردنية في يونيو ٢٠١٦ بدعم من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي رفعت بعض القيود الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم تحديدها على أنها تعوق المناخ العام للاستثمار، وعززت القدرة على التنبؤ القانوني عن طريق إدخال تعريف الاستثمار الأجنبي (غائب في قانون الاستثمار) بعد توجيه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وإزالة متطلبات تميزية لرأس المال الأدنى

للمستثمرين الأجانب وهذا يعتبر تحسن رئيسي. ترتيب الأردن في مؤشر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتقييد تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر تمت ترقيته قليلا وفقا لذلك، على الرغم من أن الأردن لا يزال مقيدا إلى حد ما مقارنة بالدول الأخرى التي انضمت إلى إعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستثمار الدولي والشركات المتعددة الجنسيات. في المغرب، دعم البرنامج اندماج وكالات التصدير والاستثمار من خلال حوار وطني مع أقران منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. في الجزائر، ذكرت وكالة تشجيع الاستثمار أنها أنشأت لجنة تفكير لتعزيز أدائها على أساس رسم خرائط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لوكالات تشجيع الاستثمار في جنوب البحر المتوسط.

إن عرض هذه الإصلاحات من خلال الحوار الإقليمي، ولا سيما الفريق العامل، أثر على البلدان الأخرى للتفكير في الإصلاحات المماثلة والمشاركة فيها، في حين أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أصبحت نقطة مرجعية للحصول على المشورة بشأن إصلاحات الاستثمار ونشر الممارسات الجيدة في المنطقة (مثل طلبات من لبنان والسلطة الفلسطينية والجزائر وليبيا).

وتساهم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضاً في تحسين حساب إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تحسن قابلية المقارنة الدولية، من خلال التقارير وحلقات العمل والمشاركة في الفريق العامل لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المعني بإحصاءات الاستثمار الدولي. أصبح الفريق العمل الذي يعالج قضايا التجارة للسنة الثانية أكثر تأثيراً في الترابط بين التجارة والاستثمار وهو قادر بشكل أفضل على جمع مجتمع أكبر من صانعي السياسات رفيعي المستوى وذوي الخبرة.

الأنشطة والنتائج

فيما يتعلق **بحوار السياسات والمراقبة**، اجتمع فريق العمل المعني بالاستثمار والتجارة في البحر الميت في الأردن يومي ٢٧ و٢٨ نوفمبر ٢٠١٨ تحت شعار "جعل سياسات التجارة والاستثمار تعمل للجميع". ركز الاجتماع بشكل خاص على تأثير التجارة والاستثمار على مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ دمج اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سلاسل القيمة العالمية؛ الترويج لسياسات التجارة والاستثمار الشاملة في المنطقة، مع التركيز على النوع الاجتماعي؛ والتحديات والعمليات الرئيسية للتنفيذ الفعال لإصلاحات الاستثمار. تم تمثيل ١٣ دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - ٤ على المستوى الوزاري (الأردن وتونس والسعودية والسلطة الفلسطينية). أدرك المشاركون البالغ عددهم ١٢٠ مشاركاً أن الاجتماع كان فرصة للمناقشات والتواصل. ودعوا إلى المزيد من الإجراءات السياسية المتعلقة بالتنويع (مع تركيز على القطاعات والأسواق وسلاسل القيمة)، وعلى مساهمة مجتمع الأعمال في التعاون الاقتصادي (ومن هنا تكون دور المجلس الاستشاري للأعمال)، وعلى البيانات (ومن ثم استخدام أدوات الإحصاء والقياس لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) وعلى استراتيجيات متكاملة ومتماسكة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام برنامج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول تشجيع الاستثمار في منطقة البحر المتوسط بتنظيم أربع ورش عمل إقليمية، وتم تنظيم ثلاث ورش عمل وطنية حول الإصلاحات المؤسسية لوكالات تشجيع الاستثمار (الرباط ، يناير ٢٠١٨)، وروابط الأعمال (بيروت ، أبريل ٢٠١٨)، وإدارة نزاعات الاستثمار (القاهرة ، يونيو ٢٠١٨)، وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر (للأردن، نوفمبر ٢٠١٨)، ورسم خرائط وكالات تشجيع الاستثمار (باريس ، أكتوبر ٢٠١٨). تم تنظيم ورشة العمل الأخيرة بالتعاقب مع جلسة لجنة الاستثمار والتي ضمنت مشاركة أوسع لممثلي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة وزيادة تواجد الدول في الساحة الدولية. يلتزم المنتسبون الأربعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مصر والأردن والمغرب وتونس) بشكل تدريجي بمتطلباتها. في حين أعلنت مصر وتونس مؤخراً عن تعيين نقطة الاتصال الوطنية (NCP) لتنفيذ إرشادات المبادئ التوجيهية للشركات متعددة الجنسيات ، فإن المغرب لديه نقطة الاتصال الوطنية يعمل بشكل جيد والذي يبدأ في إبلاغ الحالات والرئيس الذي يجلس في مكتب فرقة العمل التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول سلوك العمل المسؤول.

اعترافاً بالدور الحاسم لاستثمارات البنية التحتية عالية الجودة من أجل النمو الشامل والتنمية في المنطقة، نظم برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للقدرة التنافسية أول حوار سياسي إقليمي حول استثمارات البنية التحتية عالية الجودة في القاهرة في فترة ١٩-٢٠ مارس ٢٠١٩. افتتح الاجتماع الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والسيد عاصم الجزار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وسعادة الفريق مهاب محمد حسين مميش رئيس مجلس إدارة هيئة قناة السويس، والوزير كوتارو سوزوكي من سفارة اليابان في مصر. تم دعم الاجتماع بشكل مشترك من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وحكومة اليابان كشركاء تمويل لبرنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية، ويستند إلى مناقشات مجموعة العشرين الجارية حول البنية التحتية عالية الجودة. خلال اليوم الثاني من ورشة العمل تم تنظيم زيارة ميدانية لقناة السويس لعرض تجربة البنية التحتية المصرية. أدرك المندوبون أهمية استثمارات البنية التحتية عالية الجودة في المنطقة وطلبوا من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الترويج لهذا الموضوع بطريقة أكثر انتظاماً من خلال تبادل أمثلة لأفضل الممارسات والخبرات من البلدان والمناطق الأخرى.

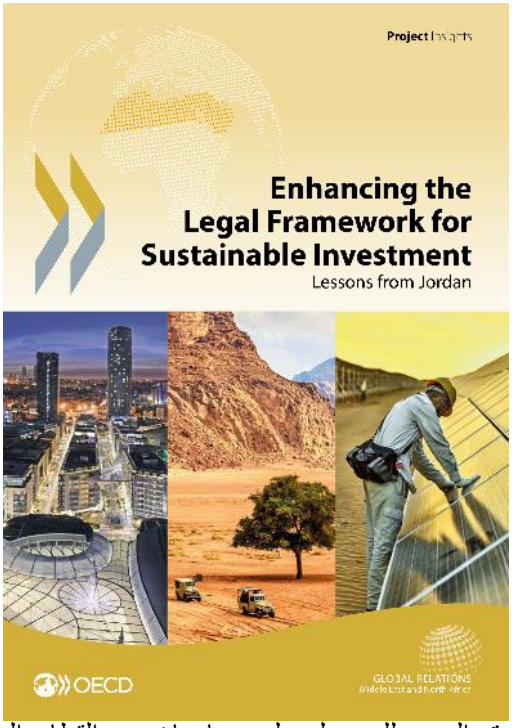

فيما يتعلق بالأنشطة الرامية إلى **بناء قاعدة الأدلة**، فإن تم إطلاق رؤى المشروع بعنوان *"تعزيز الإطار القانوني للاستثمار المستدام: الدروس من الأردن"* خلال اجتماع مجموعة العمل المعنية بالاستثمار والتجارة في نوفمبر ٢٠١٨. ويستعرض التقرير الإنجازات التي تحققت بالفعل ويحدد التحديات المتبقية والخطوات المستقبلية لبناء إطار استثماري سليم لجذب استثمارات أكثر وأفضل بهدف دعم جهود السلطات لإصلاح مناخ الاستثمار في الأردن. كما يقدم دروساً مهمة حول إصلاحات الاستثمار وتنفيذ الإصلاح، والتي يمكن أن تكون بمثابة أساس لمزيد من العمل على المستويين الإقليمي والقطري.

كما تم تقديم ورقتين أساسيتين حول "الاتجاهات والإصلاحات في سياسات الاستثمار والتجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" و"دمج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سلاسل القيمة العالمية: تسخير الفوائد الاقتصادية والاجتماعية". ويجري جمع أدلة أخرى بشأن مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات التجارة والاستثمار. كما يتم السعي للحصول على مساهمات من القطاع الخاص فيما يتعلق بالعقبات أمام الروابط التجارية لتغذية المجلس الاستشاري للأعمال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الاطلاع على القسم المقابل أدناه). في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تشجيع الاستثمار في منطقة البحر المتوسط، تمت صياغة خمس ورقات موضوعية لدعم الندوات الإقليمية المنظمة.

نُظمت ورشة عمل **لبناء القدرات** حول النزاعات الاستثمارية لصانعي السياسة المصريين في إطار مشروع صندوق التحول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول مناخ الاستثمار في مصر (القاهرة، يونيو ٢٠١٨)، وتقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بإجراء المراجعة الثانية لسياسة الاستثمار في مصر في إطار هذا المشروع.

جدول ٣. جدول سجل إطار على الاستثمار والتجارة

الهدف الإنمائي: تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز التكامل التجاري الإقليمي والعالمي.

النتيجة: تحسين فهم الروابط بين سياسات التجارة والاستثمار لتعزيز التكامل على جميع المستويات (العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية) واستخدام وسائل وأدوات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدعم السياسات السليمة.

النتائج	النشاطات	المؤشرات
الناتج ٣,١: إجراءات السياسات لتنفيذ أطر قانونية ومؤسسية أفضل في سياسات الاستثمار والتجارة ، مدعومة بوعي أقوى بأهمية الجودة والاستثمار المسؤول	1. يتم تقييم سياسات الاستثمار والتجارة بانتظام في أوراق المعلومات الأساسية المعدة للأنشطة الإقليمية والوطنية ، والمراقبة المستمرة للإصلاحات. 2. ركزت الأنشطة الإقليمية والوطنية التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير على بناء القدرات والتعلم من الأقران بين واضعي السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وممثلي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. يتم جمع وتطوير الممارسات الجيدة المتعلقة بسياسات الاستثمار من البلدان الأخرى في تقارير السياسات المعدة للندوات الإقليمية، وقد تم تقديمها خلال الأنشطة المختلفة. 3. ساعدت مشاركة صانعي السياسة في المنطقة في مختلف المحافل العالمية وفعاليات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك لجان الاستثمار، على بناء قدراتهم وتوفير فرصة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتتعرف على عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمشاركة في مناقشات السياسات مع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. 4. تم تقديم معدات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأدواتها الإحصائية إلى صانعي السياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (TiVA) ومؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر قيود الخدمات والتجارة (STRI) وكذلك قاعدة بيانات تنظيم سوق المنتجات.	• اجتماع واحد لمجموعة العمل (٢٧-٢٨ نوفمبر ٢٠١٨): ١٢٠ مشاركاً • مؤتمر إقليمي واحد حول تعزيز البنية التحتية عالية الجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (١٩-٢٠ مارس ٢٠١٩): ٧٤ مشاركاً • ٤ حلقات دراسية إقليمية حول: الروابط التجارية وسلاسل القيمة العالمية والتنمية المحلية إدارة المنازعات الاستثمارية والوقاية منها اتجاهات وممارسات تشجيع الاستثمار قياس الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره • جمعت هذه الندوات الإقليمية الأربع ٣٦٧ مشاركاً • خلال الأحداث الإقليمية الأربعة، قام ١٢٥ مشاركاً بملء استبيان لتقييم جودة الحدث. من بين ال١٢٥ رد، ٥٨ مشاركاً وافقوا بشدة و٦٣ وافقوا على أن الحلقات الدراسية الإقليمية كانت مثمرة وناجحة. • خمس ورش عمل وطنية حول: تشجيع الاستثمار الشامل للتنمية المحلية في لبنان إدارة المنازعات الاستثمارية ومنعها في مصر إصلاح مناخ الأعمال في ليبيا: دور الشركات الصغيرة والمتوسطة وسياسات الاستثمار إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس • رؤى المشروع: "تعزيز الإطار القانوني للاستثمار المستدام: دروس من الأردن" (الافتتاح الرسمي في عمان ٢٧-٢٨ نوفمبر ٢٠١٨) • ٣ مسودات معلومات أساسية لمجموعة العمل على الاتجاهات في سياسات الاستثمار والتجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ دمج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سلاسل القيمة العالمية: تسخير الفوائد الاقتصادية والاجتماعية؛ اعتبارات تعميم المنظور الجنساني المتعلقة بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. • ٤ ورقات تمهيدية للندوات الإقليمية للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول (١) جعل سلاسل القيمة العالمية أكثر شمولاً في منطقة البحر المتوسط (٢) تقييم إدارة المنازعات الاستثمارية ومنعها في منطقة البحر المتوسط؛ (٣) جغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة البحر المتوسط؛ (٤) مساهمة الاستثمار الأجنبي في أهداف التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط. • الانتهاء من رسم خرائط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لوكالات ترويج الاستثمار لـ٨ دول (استبيان وتقرير) • مذكرة معلومات أساسية لمشروع الصندوق الانتقالي المصري حول إدارة المنازعات الاستثمارية ومنعها في مصر

•	• ٣ مراجعة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر (استناداً إلى تعريف مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (تونس والأردن)؛ دولتان مدرجتان في قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (المغرب وتونس).
•	• تحديث مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في ٨ بلدان
•	• ١٨ اقتصادا مدرجة في مؤشرات تيسير التجارة.

المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

نظرة عامة

تواجه بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أولويتين واسعتين لتعزيز الوظائف والديناميكية الاقتصادية من خلال الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة: تحسين بيئات العمل وتقديم برامج دعم فعالة للشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال. تستخدم مجموعة العمل الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدوات وممارسات جيدة دولية لتعزيز السياسات وتحقيق إمكانات تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال. إنه يعترف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة عدم المساواة وتعزيز الشمولية من خلال توفير فرص العمل ومصادر الدخل للملايين. كما تدرك التأثير الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه الشركات الصغيرة والمتوسطة في نمو الإنتاجية والقدرة التنافسية. يتابع مجموعة العمل المعني بالشركات الصغيرة والمتوسطة هذه المهمة عن طريق تيسير الحوار بشأن السياسات وتحليل السياسات لتحديد الإصلاحات وبناء القدرة على التنفيذ الفعال (الاطلاع على رسم بياني ٦).

رسم بياني ٦. نهج الشركات الصغيرة والمتوسطة وسياسة ريادة الأعمال

التأثير

كان للبرنامج دور فعال في وضع سياسات أكثر قوة لتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي كانت غير موجودة عملياً قبل بدء البرنامج. على سبيل المثال، مع قيادة إيطاليا وتونس (الرئيسيان المشاركان لمجموعة العمل الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة) قام عدد من البلدان بتحديد وتنفيذ إجراءات ملموسة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ من خلال خطط عمل خاصة بكل دولة. تشمل هذه الإجراءات دعماً محدداً للحصول على التمويل (مثل مصر والأردن والمغرب والسلطة الفلسطينية) وتنظيم المشاريع (مثل مصر والمغرب وتونس) والتحسينات التنظيمية (الأردن والمغرب وتونس) والمشتريات العامة (الأردن والمغرب).

بالإضافة إلى ذلك، على مر السنين قام البرنامج بتتبع تطور سياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال مراجعات شاملة للسياسات في الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٤ و٢٠١٨. هذه المراجعات التي تستخدم منهجية مشتركة (مؤشر سياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة) تسترشد بإصلاحات السياسة على المستويين الإقليمي

والوطني. على سبيل المثال، نتيجة لتتبع السياسة هذا تقدم مصر نهجاً أكثر تماسكاً في رسم سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء وكالة موحدة للشركات الصغيرة والمتوسطة وتطوير استراتيجية للشركات الصغيرة والمتوسطة. شاركت دول أخرى مثل الأردن ولبنان في إصلاحات مماثلة.

وقد ساعد البرنامج أيضا على زيادة صوت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أعمال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المنطقة. على سبيل المثال، شاركت الجزائر في المؤتمر الوزاري على الشركات الصغيرة والمتوسطة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2018 في المكسيك، حيث مثل بلاده وزير الصناعة الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك، خلال السنوات السبع الماضية قام البرنامج بتدريب أكثر من ٤٠٠ ممثل حكومي من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على بالإضافة إلى حلقتين دراسيتين سنويتين لبناء القدرات حول سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة والحصول على التمويل وسياسات القدرة التنافسية مع مركز صندوق النقد الدولي في الكويت. تساعد ورش العمل في نشر الممارسات والمعايير الجيدة بشأن تحسين بيئات العمل وتعزيز الدعم الموجه للشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال.

الأنشطة والنتائج

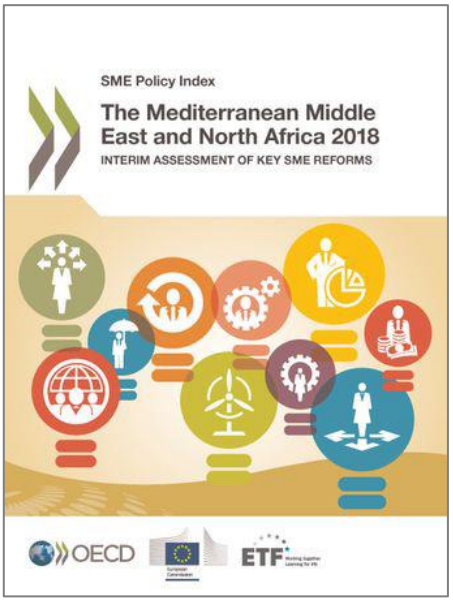

لمواصلة **بناء قاعدة الأدلة**، خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكملت مجموعة عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة "مؤشر سياسة تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: التقييم المتوسطي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠١٨"، وهو التقييم الثالث لهذا النوع الذي تم إجراؤه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (التقييمات السابقة كانت أجريت في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤). التقييم هو المعيار الإقليمي الوحيد لسياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي يتم تنفيذها على فترات زمنية دورية. يساعد التمرين المنطقة ككل وفرادى البلدان على تحديد مجالات محددة من التعاون والإصلاح في المواضيع الأربعة ذات الأولوية لمجموعة عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة (تحسين بيئات العمل وتعزيز إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونموها والوصول إلى التمويل وسياسة أفضل للشركات الصغيرة والمتوسطة). على سبيل المثال، يدعو مؤشر سياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تعزيز اللبنات الأساسية لسياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة مثل اعتماد التعاريف الرسمية للشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز إحصاءات الشركات الصغيرة والمتوسطة (الموجودة حالياً ولكن غير منسقة دولياً في العديد من البلدان) وتعزيز تماسك سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة (كما هو يعارض التشتت الحالي لعدد لا يحصى من برامج الشركات الصغيرة والمتوسطة المختلفة التي تنفذها مختلف الوكالات والجهات المانحة وغيرها). يوفر مؤشر سياسة تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة أجندة ملموسة للمنطقة ككل وللبلدان الفردية، وكذلك الجهات المانحة التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. إن دعم اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الفردية في تنفيذ هذه الإصلاحات هو مهمة لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السنوات القادمة.

فيما يتعلق **بحوار السياسات**، عُقد الاجتماع العاشر لمجموعة العمل الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة يومي ١٠ و١١ يوليو في تونس العاصمة، والذي استضافته وزارة الصناعة والتجارة في تونس. انضم خمسة وخمسون مشاركاً، بمن فيهم ممثلون عن القطاعين العام والخاص من عشر دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر والبحرين ومصر والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس والإمارات العربية المتحدة)، وكذلك دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (إيطاليا وجمهورية التشيك

وبولندا) والمنظمات الدولية (مؤسسة التدريب الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واتحاد البنوك العربية). ركز الاجتماع على ثلاثة محاور: تبادل الدروس المستفادة من تنفيذ الإصلاحات السياسية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال؛ مناقشة المبادرات الأخيرة لدعم ريادة الأعمال لدى النساء؛ وتحليل نماذج مختلفة من سياسات الكتلة.

أشار المشاركون إلى التقدم المحرز في سياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة على مدار السنوات الماضية، على سبيل المثال اعتماد قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإنشاء وكالة رائدة للشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر والموافقة على خطة عمل لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. كما ناقشوا التقدم المحرز في الحصول على التمويل مثل إنشاء سجلات للأصول غير المنقولة في الأردن والإمارات العربية المتحدة والسلطة الفلسطينية. واتفق مجموعة العمل أيضا على الحاجة إلى معالجة العوامل الأساسية التي تؤدي إلى مثل هذه الفجوات الكبيرة بين الجنسين، وكذلك العقبات المحددة التي تواجهها المرأة عند الرغبة في بدء عمل تجاري أو إدارته.

كما واصل البرنامج توفير **بناء القدرات** لسياسات أفضل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال من خلال دوراته التدريبية السنوية التي تتم كل عامين بالتعاون مع مركز الاقتصاد والتمويل (CEF) التابع لصندوق النقد الدولي في مدينة الكويت. عقدت الدورة الأولى في أبريل ٢٠١٨ وركزت على سياسات التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. استفادت الدورة من ٣٥ مسؤولاً من الرتب المتوسطة والعالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذين تعلموا وتبادلوا سياسات تطوير القطاع الخاص. تم التدريب الثاني في نوفمبر ٢٠١٨ وتناول سياسات محددة للشركات الصغيرة والمتوسطة والحصول على التمويل. كما استفاد منها ٣٥ مسؤولاً من الرتب المتوسطة والعالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

جدول ٤. جدول سجل إطار على الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

الهدف الإنمائي: المزيد من الشركات المبتدئة والشركات الصغيرة والمتوسطة المنتجة التي تخلق فرص عمل لائقة وتؤدي إلى تنمية شاملة ومستدامة بما في ذلك روح المبادرة لدى النساء.

النتيجة: زيادة المعرفة بالممارسات وأدوات السياسة الدولية الجيدة واستخدامها لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وزيادة مشاركة القطاع الخاص ، بما في ذلك رابطات سيدات الأعمال.

النتائج المخطط لها	النشاطات	المؤشرات
الناتج ٤,١: إجراءات السياسة العامة لتحسين بيئة الأعمال التجارية عن طريق الحد من الأعباء التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة ومعالجة الحواجز القانونية والإدارية التي تواجه صاحبات المشاريع **الناتج ٤,٢**: إجراءات في السياسة لتعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، خدمات تطوير الأعمال والوصول إلى الأسواق، وكذلك الإجراءات المستهدفة لتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء **الناتج ٤,٣**: تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية للحصول على التمويل وتحسين توافر التمويل، بما في ذلك للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة **الناتج ٤,٤**: تحسين الوصول إلى التمويل من خلال الإصلاحات والممارسات القانونية للقطاع المالي **الناتج ٤,٥**: تشجيع وضع سياسات أفضل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ضمناً عن طريق دمج القضايا الجنسانية في سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة.	1. اجتماع واحد لمجموعة عمل حول سياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في يوليو في تونس لمناقشة الممارسات الجيدة والإصلاحات الأخيرة والحواجز التي تعترض روح المبادرة لدى المرأة وتطوير التجمعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية. 2. وضع اللمسات الأخيرة على مؤشر سياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة: البحر المتوسط والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠١٨، تقييم شامل لسياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في سبع دول. تم إعداد التقرير على مدى اثني عشر شهراً من التشاور الوثيق مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبالتعاون مع مؤسسة التدريب الأوروبية والاتحاد الأوروبي. 3. دورة تدريبية واحدة حول سياسات القدرة التنافسية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وبمشاركة ٣٥ مسؤولاً من الرتب المتوسطة والعالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. 4. دورة تدريبية واحدة حول سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة والحصول على التمويل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وبمشاركة ٣٥ مسؤولاً من الرتب المتوسطة والعالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.	• حوار سياسي واحد بمشاركة ٥٥ ممثلاً من القطاعين العام والخاص من عشر دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر والبحرين ومصر والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس والإمارات العربية المتحدة)، وكذلك دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (إيطاليا وجمهورية التشيك وبولندا) والمنظمات الدولية (مؤسسة التدريب الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واتحاد البنوك العربية). • تقرير واحد مع تحليل السياسات والتوصيات التي تغطي سبعة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأربعة مجالات مواضيعية (اللبنات الأساسية لسياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسين بيئات العمل وتعزيز الوصول إلى التمويل وتعزيز روح المبادرة ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة). • ورشتي عمل لبناء القدرات بمشاركة سبعين مسؤولاً من جميع أنحاء المنطقة.

حوكمة الشركات

نظرة عامة

تساعد الحوكمة السليمة للشركات على بناء بيئة من الثقة والشفافية والمساءلة اللازمة لتعزيز استثمار طويل الأجل والاستقرار المالي وسلامة الأعمال، وبالتالي دعم نمو أقوى ومجتمعات أكثر شمولاً. هذه هي المجالات الأساسية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتحقيق اقتصادات أكثر تنوعاً وتنافسية ومرونة يقودها القطاع الخاص والمؤسسات التي تديرها الدولة وتتسم بالكفاءة والفعالية. تعمل مجموعة عمل حول حوكمة الشركات لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمنصة للمعرفة تعزز تطوير سوق الأسهم لشركات النمو وتعزز الشفافية والإفصاح وتحسن حوكمة الشركات للمؤسسات المملوكة للدولة وتدعم مشاركة المرأة في ريادة الشركات في الشرق الأوسط وشمالها أفريقيا. لدعم تنفيذ المعايير الدولية المنصوص عليها في مبادئ مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بحوكمة الشركات والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات للمؤسسات المملوكة للدولة، يتبادل المشاركون في مجموعة العمل الخبرات التي يتم تكييفها مع أولويات إصلاح السياسات في المنطقة. تستفيد هذه المناقشات من العمل التحليلي المقارن الذي يدعم الإصلاحات على الصعيدين الوطني والإقليمي. هذا النهج (الموضح في رسم بياني ٧) يعزز التعاون الإقليمي والتعلم المتبادل بين المؤسسات العامة الدولية والإقليمية وكذلك القطاع الخاص.

رسم بياني ٧. نهج لإدارة الشركات

ترتكز أنشطة فريق العمل المعني بحوكمة الشركات على العمل الأساسي والمعايير والهيئات الرسمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في شكل لجنة حوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وفريق العمل التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمعني بممارسات ملكية الدولة والخصخصة.

التأثير

لقد حققت أنشطة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشكل عام وفريق العمل المعني بحوكمة الشركات بشكل خاص نتائج ملموسة. على سبيل المثال، يتم استخدام مبادئ مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بحوكمة الشركات من قبل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ، وهي عضو في مجموعة العمل، في أنشطتها لبناء القدرات في الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والسعودية العربية

والإمارات العربية المتحدة والسلطة الفلسطينية واليمن. تتبع مجموعة أدوات حوكمة الشركات وتطوير قوانين حوكمة الشركات الجديدة والتزامات الإصلاح إطار مبادئ مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. على هذا المنوال، تضمن المؤتمر الثاني لأسواق رأس المال العربية في مارس ٢٠١٩ الذي نظمه اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA) جلسة حول "تنفيذ مبادئ مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: ما هي التحديات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟."

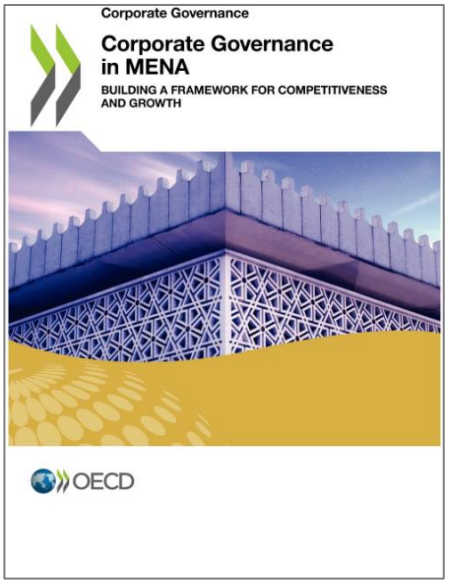

هذه الأنشطة تساعد أيضاً في جهود الإصلاح الوطني. المغرب بصدد تحديث قواعد الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات لعام ٢٠٠٨ في المغرب، وسيستخدم مبادئ مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بحوكمة الشركات كدليل. من المتوقع أن يقوم المغرب أيضاً بتحديث ملحق المدونة لعام ٢٠١٢ بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة، وذلك باستخدام مبادئ توجيهية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بحوكمة الشركات للمؤسسات المملوكة للدولة كمرجع. بالإضافة إلى ذلك، تحت رعاية صاحب السعادة د. زياد فريز، محافظ البنك المركزي الأردني، تم تأسيس جمعية النساء على المجالس في الأردن في يناير ٢٠١٩. والشخص المسؤول، إيمان الضامن، هو جزء من مجموعة التركيز لمجموعة العمل المعنية بالمرأة في قيادة الشركات.

الأنشطة والنتائج

تم إطلاق مجموعة العمل المعنية بحوكمة الشركات في ديسمبر ٢٠١٧ بأفق عمل مدته ثلاث سنوات من أجل: مناقشة تحديات الإصلاح في عام ٢٠١٧؛ وتحديد خيارات السياسة في عام ٢٠١٨؛ واقتراح استراتيجيات للتنفيذ في عام ٢٠١٩. في هذا الإطار، يعمل فريق العمل في أربعة مجالات مواضيعية رئيسية تتناولها مجموعات التركيز المعنية: زيادة الوصول إلى رأس المال وتطوير سوق رأس المال؛ وتحسين الشفافية والإفصاح؛ ودعم التوازن بين الجنسين في قيادة الشركات؛ وحكم الشركات المملوكة للدولة.

تولت هيئة الأوراق المالية البرتغالية اجتماعاً في لشبونة يومي ٤ و٥ يوليو ٢٠١٨، حيث تولت زمام القيادة كرئيس مشارك لمجموعة العمل (والرئيس الآخر هو هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع). بناء على عمل مجموعة التركيز، تم تقديم أربعة تقارير مواضيعية في الاجتماع لإتاحة الفرصة لأصحاب المصلحة لمناقشة التقدم المحرز في العمل على تجميع البيانات وتحليلها حول حوكمة الشركات في المنطقة لاقتراح خيارات السياسة للإصلاح. سوف تساعد الممارسات المحسنة الخاصة بالإفصاح والشفافية الشركات على جذب المستثمرين المحليين والدوليين، مما يسهم في بذل العناية الواجبة. سوف تساعد أطر عمل حوكمة الشركات المحسّنة الشركات المدرجة في المنطقة على جذب رؤوس الأموال، وبالتالي زيادة قدرتها على الابتكار وخلق الوظائف ودعم النمو. سيؤدي تحسين التوازن بين الجنسين في مجلس الإدارة إلى زيادة مجموعة المواهب من أجل أداء الشركة وتعزيز النزاهة في عملية صنع القرار. أخيراً، نظراً لأن الشركات المملوكة للدولة تشكل جزءاً كبيراً من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن البيانات الأفضل وفهم ممارسات ملكية الدولة ستساعد في التأكد من أن الشركات المملوكة للدولة على قدم المساواة مع المنافسين المحليين والدوليين.

حدد اجتماع عام ٢٠١٩ لمجموعة عمل حول حوكمة الشركات لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في باريس، التي تم تنظيمها مباشرة مع لجنة حوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، استراتيجيات حول تنفيذ خيارات السياسة الموضوعة في عام ٢٠١٨. سيستفيد الوصول إلى رأس المال من تحسين حماية المستثمرين التقارير المالية، وكذلك من زيادة الشفافية في إدارة المعاملات التعسفية للأطراف ذات الصلة. يمكن أن يساعد دعم موظفي علاقات المستثمرين داخل الشركات المدرجة في تحسين استيعاب سياسات الشفافية والإفصاح في مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يمكن أن يؤدي تبادل المعرفة والأدوات العملية، وكذلك زيادة ملكية الذكور للإصلاحات والمشاركة في حملات التوعية إلى تعزيز التوازن بين الجنسين في قيادة الشركات. أخيراً، يعد تعزيز احترافية مجلس الإدارة واستقلاله من العوامل الرئيسية لتحسين أداء الشركات المملوكة للدولة في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت مجموعة العمل نتائج تقريرها الجديد بعنوان "حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: بناء إطار للقدرة التنافسية والنمو". سيكون المنشور (متاح أيضاً باللغتين العربية والفرنسية) بمثابة منصة للخطوات التالية في البرنامج. يحدد مجالات قابلة للإصلاح ومساعدة واضعي السياسات على تنفيذ سياسات تتماشى مع المعايير الدولية، وذلك باستخدام التوصية المتعلقة مبادئ مجموعة

العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بحوكمة الشركات وتوصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات للمؤسسات المملوكة للدولة (إرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على الشركات المملوكة للدولة).

جدول ٥. جدول سجل إطار لحوكمة الشركات

الهدف التنموي: تسوية ساحة اللعب للمؤسسات الخاصة والعامة من خلال ممارسات حوكمة الشركات الجيدة.

النتيجة: زيادة استخدام المعايير الدولية بشأن حوكمة الشركات.

النتائج المخطط لها	النشاطات	المؤشرات
1. **الناتج ٥,١:** زيادة الوعي وتقديم أدلة حول أهمية الحوكمة الجيدة للشركات لتعزيز الاقتصادات التنافسية **الناتج ٥,٢:** إجراءات السياسة العامة لتشجيع تنمية أسواق رأس المال من أجل نمو القطاع الخاص **الناتج ٥,٣:** الإصلاحات القانونية والمؤسسية والتنفيذ والمبادرات الرامية إلى تحسين إدارة الشركات للمؤسسات المملوكة للدولة **الناتج ٥,٤:** إجراءات لتشجيع إصلاحات السياسات والممارسات الجيدة لتحسين مشاركة المرأة في قيادة الشركات. 2.	• يُجمع فريق العمل المعني بحوكمة الشركات بين أصحاب المصلحة من الجهات الرقابية للأوراق المالية والوزارات وبورصات الشركات والمؤسسات ومعهد المدراء، فضلاً عن المنظمات الإقليمية لتبادل الممارسات الجيدة وتجميع البيانات حول ممارسات الإصلاح القطري ومناقشة كيفية قياسها وفقاً للمعايير الدولية، وباستخدام مبادئ مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بحوكمة الشركات والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات في الشركات المملوكة للدولة كمرجع. والدعوة موجهة إلى المسؤولين الحكوميين في بعض البلدان للمشاركة في اجتماعات لجنة حوكمة الشركات وفريق العمل المعني بممارسات ملكية الدولة والخصخصة. في عام ٢٠١٨، أجرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دراسة استقصائية لأطر حوكمة الشركات لتسجيل الأطر بما يتماشى مع فئات مبادئ مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بحوكمة الشركات في جميع بلدان برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما نظمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ٤ مجموعات تركيز مواضيعية تضم خبراء إقليميين لتحديد خيارات السياسة للإصلاح في المجالات الرئيسية: الوصول إلى رأس المال للشركات المدرجة؛ وتحسين ممارسات الشفافية والإفصاح؛ ودعم التوازن بين الجنسين في قيادة الشركات؛ وحوكمة الشركات المملوكة للدولة في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	• اجتماعان للجنة حوكمة الشركات؛ اجتماعان لفرقة العمل المعنية باجتماعات الشركات المملوكة للدولة؛ • اجتماع مائدة مستديرة إقليمي استضافه الرئيس المشارك في لشبونة، البرتغال في الفترة من ٤ إلى ٥ يوليو. • حضر ٨٧ مشاركاً من ١٦ دولة اجتماع لشبونة في يوليو ٢٠١٨. • ١٩ دولة، من بينها الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان والسلطة الفلسطينية وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن شاركت في مشاورات حول مشاركة المرأة في قيادة الشركات، والشفافية والإفصاح، وإصلاح حوكمة الشركات المملوكة للدولة، والوصول إلى التمويل لشركات النمو؛ وكذلك في تقييم أطر عمل حوكمة الشركات المدرجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. • تم تقديم ٤ تقارير مواضيعية في اجتماع ٢٠١٨ في لشبونة عن الوصول إلى رأس المال للشركات المدرجة؛ وتحسين ممارسات الشفافية والإفصاح؛ ودعم التوازن بين الجنسين في قيادة الشركات؛ وحوكمة الشركات المملوكة للدولة في اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ • منشور واحد سيصدر في عام ٢٠١٩ يجمع بين العمل المواضيعي في نتاج واحد وسرد. • تعد مبادئ مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بحوكمة الشركات والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات في الشركات المملوكة للدولة كونها هي الأساس للعمل التحليلي والمناقشات.

نزاهة العمل

نظرة عامة

يمثل الفساد تحديا عالميا له أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جعلت عدد من الدول مكافحة الفساد من أولوياتها من خلال سن القوانين واعتماد استراتيجيات لمكافحة الفساد. ومع ذلك، لا يزال التقدم المحرز في القضاء على هذه المشكلة محدودا والفساد لا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام ممارسة الأعمال التجارية في المنطقة. يعد تعزيز النزاهة أمراً أساسياً في تنمية الاقتصاديات التنافسية والمنفتحة التي توزع فيها النمو والفرص بشكل مستدام ومنصف. سيكون تعزيز نزاهة العمل ومحاربة الفساد ضروريين لبناء ثقة المستثمرين وتسوية ساحة اللعب لممارسة الأعمال.

تجمع شبكة نزاهة الأعمال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MOBIN) الشركات الإقليمية ومسؤولي مكافحة الفساد العامين لبناء الوعي حول الحاجة إلى مكافحة الفساد وتطوير ثقافة النزاهة. تقوم بذلك من خلال توفير إطار لتعلم الأقران ومشاركة الأدوات وأفضل الممارسات. يحدد المخطط أدناه نهج شبكة نزاهة الأعمال.

رسم بياني ٨. نهج شبكة نزاهة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التأثير

يعد التقدم المحرز في هذا المجال مهماً للغاية من حيث رفع مستوى الوعي وإعلام جيل جديد من واضعي السياسات والممارسين في مجال مكافحة الفساد، والتي ظهرت في المنطقة منذ عام ٢٠١١.

بشكل عام، سمحت الحوارات التي تجري في إطار اجتماعات الشبكة بزيادة تعريض المنطقة للمعايير والصكوك الدولية الأساسية المتعلقة بمكافحة الفساد.

نتيجة لذلك، أبدت عدة دول في المنطقة اهتماماً بالالتزام باتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة[6] لمكافحة الفساد في قطاع الأعمال. لقد بدأ المغرب بشكل خاص في اتخاذ بعض الإجراءات المباشرة

[6] اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية

بهذا المعنى وسيجري قريباً مراجعة شاملة لإطاره التشريعي لمكافحة الفساد من أجل رفع مستواه وتعزيزه، والذي سيتم تمويله من قبل البلد نفسه في سياق البرنامج القطري المتجدد للمغرب. كما أعرب لبنان عن اهتمامه بالالتزام باتفاقية مكافحة الرشوة.

كما دعم هذا العمل إصلاحات وإجراءات ملموسة لمحاربة الفساد. تم وضع تشريعات واستراتيجيات وطنية جديدة في عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما يتماشى مع توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. على وجه الخصوص، اعتمد المغرب استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في عام ٢٠١٦ وشمل عنصراً كاملاً حول نزاهة الأعمال، والذي يشير صراحة إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودعمها في هذا المجال. يهتم لبنان والكويت أيضاً بتنفيذ إستراتيجيتهما الجديدة لمكافحة الفساد وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية التي تم نشرها في اجتماعات شبكة النزاهة التجارية.

على وجه الخصوص، عمل البرنامج على تعبئة القطاع الخاص والمجتمع المدني وتحسين قدراتهم ليصبحوا فاعلين في التغيير على المستوى الفردي والجماعي. ازداد الوعي بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في مكافحة الفساد. تم عرض المبادرات الرئيسية التي اتخذتها جمعيات الأعمال بدعم من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتعزيز النزاهة في بعض البلدان في الاجتماعات الإقليمية. على سبيل المثال، في ديسمبر ٢٠١٨، وقعت شركات واتحادات الطاقة والصحة والنقل المغربية إعلانات نوايا للانخراط في أعمال جماعية لمكافحة الفساد في قطاعاتها، وهذه هي النتيجة المباشرة للعمل المنجز في إطار مشروع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعنوان "تعزيز النزاهة التجارية في المغرب" ونوقش في اجتماع الشبكة الأخير.

ساعدت مشاركة مندوبي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مختلف المحافل العالمية وفعاليات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ولا سيما منتدى النزاهة العالمي التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، على بناء قدراتهم وتوفير فرصة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتعرض للتطورات الدولية في مجال مكافحة الفساد والانخراط في مناقشات السياسة مع أقرانهم من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

تساهم شبكة النزاهة التجارية أيضاً بنشاط في زيادة التواصل والتعاون بين وكالات إنفاذ القانون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

الأنشطة والنتائج

فيما يتعلق **بالحوار السياسي**، يوفر الاجتماع السنوي لشبكة النزاهة التجارية منصة إقليمية فريدة لتبادل الممارسات الجيدة والخبرات بين صانعي السياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والشركات ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتعزيز ثقافة النزاهة.

ركز اجتماع شبكة النزاهة التجارية لعام ٢٠١٩ (باريس، ١٨-١٩ مارس ٢٠١٩) على الحوار بين القطاعين العام والخاص كأداة لإجراء إصلاحات فعالة لمحاربة الفساد. جاء حوار هذا العام في أعقاب مطلب قوي في العام الماضي لمعرفة المزيد عن الممارسات الدولية عند استخدام الحوار بين القطاعين العام والخاص لتعزيز النزاهة في منطقة الشرق الأوسط. استجابةً لهذا الطلب، تم وضع مسودة **تقرير حول الحوارات المستمرة بين القطاعين العام والخاص في مجال مكافحة الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** في عام ٢٠١٨ وبعد عملية تشاور واسعة تضم مسؤولين حكوميين وممثلي قطاع الأعمال من المنطقة، نوقشت خلال القاء. يقدم التقرير تقييمًا أوليًا لحالة الحوار بين القطاعين العام والخاص حول مكافحة الفساد في المنطقة ويسلط الضوء على الفجوات والمتطلبات للمشاركة في حوار فعال بين القطاعين العام والخاص ويحدد مسارات العمل

الأولية. ونوقشت أيضاً أمثلة عملية عن الإجراءات الجماعية لمكافحة الفساد التي تُشرك القطاعين العام والخاص في شراكات مبتكرة، مع التركيز على الخبرة المكتسبة في المغرب في القطاعات الاستراتيجية للصحة والنقل والطاقة، وفي مصر. قدمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **دليلاً عن العوامل الرئيسية للنجاح عند تنفيذ العمل الجماعي لمكافحة الفساد** الذي يوفر لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إرشادات ملموسة بشأن الخطوات الواجب اتباعها والمخاطر التي يجب تجنبها من أجل تنفيذ العمل الجماعي الفعال لمكافحة الفساد.

وأثار الاجتماع أيضا جلب الانتباه بضرورة توسيع نطاق الحوار بين القطاعين العام والخاص لإلقاء القبض على الروابط بين الفساد وغسل الأموال. وأخيراً، وفرت منبراً للتفكير في طرق إدماج النوع الاجتماعي في سياسات مكافحة الفساد.

كما تم تنظيم جولة دراسية للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في سياق الاجتماع السنوي لشبكة النزاهة التجارية لعام ٢٠١٩ لمجموعة مستهدفة من مندوبي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي سمح لتبادل الخبرات العملية والممارسات الجيدة مع أقرانهم حول مكافحة الفساد.

تم تنظيم اجتماع شبكة النزاهة التجارية بالتزامن مع المنتدى السنوي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الفساد والنزاهة، والذي سمح لمندوبي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمشاركة في هذا الاجتماع العالمي.

شارك مندوبو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضاً في اجتماع مائدة مستديرة أقاليمي حول مكافحة الفساد وسلامة الأعمال يهدف إلى تعزيز مناقشة سياسية مقارنة لمبادرات القطاعين الحكومي والخاص الهامة لتعزيز نزاهة الأعمال في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا والمحيط الهادئ.

على هامش اجتماع شبكة النزاهة التجارية وعلى مدار العام، عقدت العديد من المشاورات مع المسؤولين الحكوميين في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذين أعربوا عن اهتمامهم بمعرفة المزيد عن

معايير النزاهة الدولية والمعايير وأفضل الممارسات لمعالجة الفساد وزيادة الشفافية. على وجه الخصوص، جرت مباحثات مع الجهات الفاعلة اللبنانية الرئيسية التي لديها وجهات نظر لتعزيز التقارب بين لبنان واتفاقية مكافحة الرشوة.

فيما يتعلق بأنشطة **بناء القدرات**، في سياق اتفاقية برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية مع مركز صندوق النقد الدولي للشرق الأوسط للتدريب الاقتصادي والمالي في مدينة الكويت، أعطيت دورة تدريبية سنوية حول تحالفات "القطاعين العام والخاص" في الحرب ضد الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي إلى حوالي ٤٠ من خبراء تنفيذ القانون من العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر والمغرب وتونس ومصر والأردن ولبنان وليبيا والسلطة الفلسطينية والعراق والمملكة العربية السعودية والكويت والسودان) من كل من الشعب العام والقطاع الخاص في يناير ٢٠١٩.

جدول ٦. جدول سجل إطار لنزاهة العمل

الهدف الإنمائي: تعزيز النزاهة في الأعمال وتقليل الفساد.		
النتيجة: منصة موحدة لتوسيع استخدام معايير النزاهة والمعايير وأفضل الممارسات المعترف بها بين القطاع الخاص.		
النتائج المخطط لها	**النشاطات**	**المؤشرات**
الناتج ٦,١: التبادل النشط للأدوات وأفضل الممارسات بشأن مكافحة الرشوة والامتثال الطوعي للشركات مع البلدان المستفيدة **الناتج ٦,١**: تعزيز التعاون الدولي لإنفاذ القانون	1. سمح اجتماع شبكة النزاهة التجارية لعام ٢٠١٩ بتبادل نشط للحوار بين القطاعين العام والخاص كأداة مهمة لمكافحة الرشوة، مع مائدة مستديرة تفاعلية حول هذا الموضوع، وتقديم تقرير عن الممارسات والاحتياجات المستمرة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتبادل أفضل الممارسات من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما قدمت للمشاركين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إرشادات ملموسة حول العمل الجماعي والأمثلة العملية لمثل هذه المبادرات التطوعية التي أطلقتها جمعيات رجال الأعمال لتعزيز النزاهة في المغرب ومصر. 2. نُظمت جولة دراسية لمجموعة الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في عام ٢٠١٧، والتي سمحت بتبادل الخبرات حول تعاون الهيئة الحكومية مع الشركات فيما يتعلق ببرامج الامتثال. 3. كما شارك صناع السياسة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وممثلو القطاع الخاص في اجتماع مائدة مستديرة مشتركة بين الأقاليم حول مكافحة الفساد وناقشوا جهود القطاع الخاص والحكومة لتعزيز مكافحة الفساد والنزاهة في الأعمال التجارية في مناطق مختلفة: أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا والمحيط الهادئ. وفوق ذلك حضر مشاركون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنتدى العالمي للنزاهة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. 4. تم إجراء تدريب في يناير ٢٠١٩ في الكويت لموظفي إنفاذ القانون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي ركز على تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين في مكافحة الفساد وغسل الأموال. تبادل الخبراء تجارب العمليات التعاونية وكيف يمكن تكرارها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويمكن أن يلهموا نهج سياسات جديدة.	• اجتماع شبكة النزاهة التجارية إقليمي مع ٩٩ مشاركا من ١٢ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما في ذلك ٣٥% من النساء، و٢٠ مشاركا من القطاع الخاص و٥ من المجتمع المدني • ٩٣% من المشاركين في شبكة النزاهة التجارية لعام ٢٠١٩ وافقوا أو وافقوا بشدة على أن الحدث كان "مثمر وناجح". • جولة دراسية واحدة في الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد حضرها ٢٥ مشاركاً من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ١٠ دول في المنطقة. • مشاركة حوالي ٣٠ مشاركاً من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اجتماع مائدة مستديرة أقاليمي حول مكافحة الفساد ونزاهة الأعمال مع مشاركين من آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء • تدريب واحد مع تقريبا ٤٠ مشاركاً، من بينهم ٩ نساء وأكثر من ٣٠ موظفين المكلفين بإنفاذ القانون من المنطقة و٥ ممثلين عن القطاع الخاص. • إنتاج تقرير تحليلي واحد حول الحوار بين القطاعين العام والخاص حول مكافحة الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ونشر تقريرين حول نزاهة الأعمال في المغرب.

المرونة في المواقف الهشة

نظرة عامة

أثر عدم الاستقرار السياسي والصراعات وأزمة اللاجئين على الآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل كبير. يستدعي هذا الوضع الصعب استجابة متضافرة وعاجلة من قبل اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لاستعادة الاستقرار ووضع الأسس لنموذج تنمية أكثر شمولاً. رد فعل عاجل مع ذلك يجب أن يرتبط بسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل.

تهدف مجموعة عمل الخاصة بالمرونة الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى المساهمة في هذه الاستجابة من خلال مواءمة عمل البرنامج مع احتياجات الاقتصادات الأكثر تضرراً من النزاع والهشاشة في المنطقة، سواء كان هذا التأثير مباشرة (مثل العراق أو ليبيا أو اليمن أو السلطة الفلسطينية) أو بشكل غير مباشر (مثل الأردن ولبنان). وتتمثل أهدافه في جمع أصحاب المصلحة الرئيسيين وتعزيز التعلم من الأقران والحوار السياسي بشأن السياسات الاقتصادية اللازمة في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، ولتعزيز العمل التحليلي للمضي قدما في المناقشة ولتحديد الدروس المستفادة وتقديم الدعم للحكومات على المستوى الوطني للتكيف مع الاحتياجات المحلية.

رسم بياني ٩. النهج إلى المرونة الاقتصادية

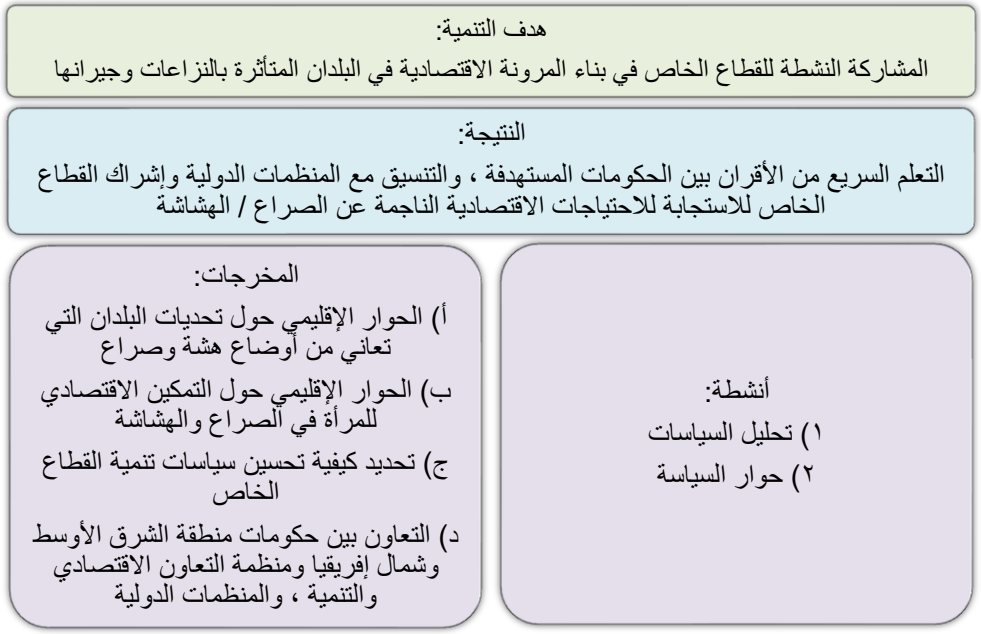

التأثير

لقد جاء إنشاء مجموعة عمل الخاصة بالمرونة الاقتصادية لتعزيز العمل الحالي مع الاقتصادات الهشة، أحد الأهداف هو توجيه الدروس المستفادة ومشاركتها بين النظراء الإقليميون. تشمل النتائج الملموسة للعمل في الاقتصادات الهشة إصدار التعديل الثاني لقانون الاستثمار لعام ٢٠٠٦ في العراق في عام ٢٠١٥ والذي تضمن توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أو إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات في ليبيا في عام ٢٠١٧ لتطوير ومناقشة مسودة قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك اعتماد ١٨ مؤسسة لخطة عمل قصيرة الأجل لسياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة في نفس العام.

تمكنت مجموعة عمل الخاصة بالمرونة الاقتصادية بالفعل من التأثير على جدول أعمال السياسة وتعميق المعرفة بشأن كيفية تكييف السياسات الاقتصادية في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراع. مجال السياسة الذي شهد معظم التقدم هو مجال الاستثمار. لا يمكن للاقتصادات الهشة أن تتكيف مع سياسات العمل المعتادة لتشجيع الاستثمار وعليها معالجة المخاوف التي قد تواجه المستثمرين الأجانب، وهناك آليات مختلفة للقيام بذلك. يمكن للحكومات: ١) تعزيز إطارها القانوني للاستثمار للحد من عدم اليقين وتخفيف المخاطر بالنسبة للمستثمرين؛ ٢) تكييف سياسات تشجيع الاستثمار لجذب الاستثمارات الخاصة والاحتفاظ بها؛ ٣) تحسين وتوسيع أدوات تخفيف المخاطر؛ ٤) تشجيع السلوك المسؤول من قبل القطاع الخاص؛ و٥) تمكين الاستثمارات في قطاع البنية التحتية.

على الرغم من أن الاقتصادات في سياقات الصراع أو الهشاشة تتقاسم العديد من التحديات، إلا أن السياق المحدد يلزم أن يكون لديه معرفة عميقة بالسياق المحلي. تتمثل إحدى السمات الرئيسية لمجموعة العمل في تقليص المناقشات إلى المستوى القطري مع تمكين المناقشة وتبادل الخبرات على المستوى الإقليمي. من أجل القيام بذلك، طورت مجموعة العمل منهجية مبتكرة مبنية على ثروة المعرفة من تقرير "حالات الهشاشة" والخبرة الاقتصادية لبرنامج القدرة التنافسية. خلال الاجتماع السنوي لعام ٢٠١٨، تم تقديم دراستين إفراديتين لبلدين لأول مرة تغطي ليبيا ولبنان. تم تخصيص جزء من البرنامج لمناقشة دراستي الحالة بين المشاركين مما أدى إلى تبادل مثمر ومناقشات أكثر واقعية.

وكنقطة أخيرة، تقدم هذا العمل في محاذاة العمل الذي يقوم به العديد من أصحاب المصلحة في الاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والجهات المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. إن الرئاسة المشتركة لكل من لبنان وألمانيا والبنك الإسلامي للتنمية تعكس بالفعل هذه المهمة. تُظهر المشاركة المتنوعة في الاجتماعات السنوية وتنمية الشراكات مع المنظمات الأخرى، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن هناك حاجة لمنصات إقليمية من هذا النوع. تعمل فرقة العمل أيضاً على الاستفادة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتحديداً الشبكة الدولية المعنية بالصراعات والهشاشة (INCAF) لربط الجهات المانحة بهذه المحادثة الإقليمية حيث تجلس الحكومات المستفيدة على الطاولة.

الأنشطة والنتائج

حول **حوار السياسات**، عُقد آخر اجتماع لمجموعة العمل في الفترة من ٤ إلى ٥ ديسمبر ٢٠١٨ في جدة، واستضافه البنك الإسلامي للتنمية. كان الموضوع الرئيسي هو الحاجة إلى إعادة بناء عقد اجتماعي كأساس للانتعاش وإعادة الإعمار وآليات لدعم بناء المجتمع في مثل هذه الظروف. ركزت المناقشات على الموضوعات الهامة المحددة في التجمعات السابقة، مثل دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة كمحرك لخلق فرص العمل في السياقات الهشة وتعزيز السياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الاقتصادات وتلبية الاحتياجات المحددة للنساء في أوضاع الصراع.

خلال الاجتماع الإقليمي لعام ٢٠١٨، قام البنك الإسلامي للتنمية بإشراك مسودة إستراتيجيته حول الصراع والمرونة وخصصت جلسة للمشاركين لتقديم التعليقات، وقد أدرجت التعليقات منذ ذلك الحين في الاستراتيجية.

عملت أمانة العلاقات العالمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومديرية التعاون الإنمائي عن كثب على هذا الجهد لضمان التآزر مع لجنة المساعدة الإنمائية. قام كل من المديريات بوضع جدول أعمال للحدث السنوي لعام ٢٠١٨ وقد قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية باطلاع أعضاء الشبكة الدولية المعنية بالصراعات والهشاشة على العمل الجاري لربط المجموعتين.

فيما يتعلق **بتحليل السياسات** كانت إحدى المستجدات في اجتماع ٢٠١٨ تطوير دراسات الحالة القطرية من أجل تركيز النقاش وتيسير تحديد الإجراءات للمستقبل. لدعم هذه العملية، قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتطوير دراستين إفراديتين لكل من لبنان وليبيا وتحليل التحديات التي تواجه الاقتصاديين والتوصيات الأولية للمضي قدماً.

بالإضافة إلى ذلك، قامت مجموعة العمل بتحليل وتوفير سبل عمل بشأن كيفية تعاون الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى لجذب الاستثمار في المواقف الهشة وكيف يمكن لرابطات القطاع الخاص المساهمة بشكل إيجابي في هذا النوع من السياق. ساهم معهد التنمية الألماني في هذا الحدث السنوي بمذكرة سياسات قصيرة حول كيفية إعادة بناء العقود الاجتماعية في البلدان التي شهدت تحولات عميقة كأساس لمرونة طويلة الأمد. تم تطوير منهجية مبتكرة مع مديرية التعاون الإنمائي لتمكين المناقشات على المستوى القطري. تم تحليل دراستين إفراديتين والتي يمكن أن تسهم في بناء المرونة في لبنان وليبيا.

جدول ٧. جدول سجل إطار المرونة في المواقف الهشة

الهدف الإنمائي: المشاركة النشطة للقطاع الخاص في بناء المرونة الاقتصادية في البلدان المتأثرة بالنزاعات وجيرانها.

النتيجة: تسريع التعلم المناظر بين الحكومات المستهدفة والتنسيق مع المنظمات الدولية وإشراك القطاع الخاص للاستجابة للاحتياجات الاقتصادية الناجمة عن الصراع أو الهشاشة

النتائج المخطط لها	النشاطات	المؤشرات
الناتج ٧,١: حوار السياسات بشأن الأولويات الرئيسية التي تغطي التحديات المحددة للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة وصراعات **الناتج ٧,٢**: تحليل لكيفية تعزيز دور القطاع الخاص الذي يسهم في جدول أعمال المرونة **الناتج ٧,٣**: أنشطة بناء القدرات لدعم الحكومات في تحسين السياسات التي يمكن أن تؤدي إلى تنمية القطاع الخاص في السياقات الهشة **الناتج ٧,٤**: التحليل وحوار السياسات بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة في سياقات الصراع والهشاشة	1. تم عقد الاجتماع الإقليمي السنوي الثاني في الفترة من ٤ إلى ٥ ديسمبر ٢٠١٨ واستضافه البنك الإسلامي للتنمية في مقره في جدة. جمعت ٦٥ مشاركاً من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الأردن وليبيا ولبنان والسعودية وتونس والسلطة الفلسطينية) وأعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ألمانيا وهولندا والسويد). كما شاركت منظمات دولية وإقليمية (البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية والصندوق السعودي وبرنامج الخليج العربي للتنمية)، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. 2. ركز الاجتماع على موضوعات رئيسية لتعزيز المرونة الاقتصادية في الأوضاع الهشة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك الحاجة إلى إبرام عقود اجتماعية جديدة وتمكين المرأة اقتصادياً والمشاركة مع منظمات القطاع الخاص والاستفادة من مصادر التمويل الخارجية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. تم تحليل حالتين على مستوى القطري: لبنان وليبيا. ترأس الجلسة التي تناولت الآثار الجنسانية السفيرة سوارد كابرا، الرئيسة المشاركة لمنتدى التمكين الاقتصادي للمرأة.	• اجتماع سنوي واحد في جدة (ديسمبر ٢٠١٨) بمشاركة ٦٥ مشاركاً (بينهم ٢٢ امرأة) • ٤ مقالات أساسية مستمرة: سيتم نشر المقالات التي تناقش الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات الصغيرة والمتوسطة والمذكرات القطرية لليبيا ولبنان. • مشاركة المنظمات الدولية في الاجتماع السنوي: البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الخليج العربي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. • عقدت جلسة واحدة تحديدا حول القضايا الجنسانية خلال الاجتماع السنوي. • الاتصال مع الشبكة الدولية المعنية بالصراعات والهشاشة للإبلاغ عن العمل.

الحوار بين القطاعين العام والخاص

نظرة عامة

يجب أن يكون تعزيز القدرة التنافسية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصحوباً بتعزيز النمو الشامل وفرص العمل الكريم للجميع. وهذا يتطلب شراكات قوية بين الحكومة ومجتمع الأعمال والمنظمات العمالية. في عام ٢٠١٨، أطلق البرنامج المجلس الاستشاري للأعمال (BAB)، والذي يهدف إلى تعزيز صوت الشركات في صنع السياسات في المنطقة ويوفر منصة لمشاركة القطاع الخاص في أنشطة البرنامج. لضمان حوار أوسع، يصل برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية إلى النقابات العمالية بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للنقابات العمالية (TUAC) .

رسم بياني ١٠: نهج الحوار بين القطاعين العام والخاص

التأثير

زاد الحوار الإقليمي مع القطاع الخاص من خلال إنشاء المجلس الاستشاري للأعمال والإطلاق القادم لمنصة جمعيات رجال الأعمال الشباب. يجري دمج فكرة الحوار بين القطاعين العام والخاص كعملية أساسية لتطوير سياسات اقتصادية سليمة وفعالة عبر مختلف مجموعات العمل وشبكات البرنامج. تم وضع تقرير حول مبادرات الحوار بين القطاعين العام والخاص لتحسين معايير نزاهة الأعمال وعرضه في اجتماع شبكة النزاهة التجارية في مارس ٢٠١٩. وقدمت مذكرة معلومات أساسية في الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الخاصة بالمرونة الاقتصادية لعام ٢٠١٨ حول دور رابطات القطاع الخاص في السياقات الهشة. شارك أعضاء المجلس الاستشاري للأعمال في فعاليات حوار السياسات حول التمكين الاقتصادي للمرأة والمرونة الاقتصادية وسلامة الأعمال والاستثمار والتجارة.

يجري تطوير مبادرات جديدة حول مسألة الحوار بين القطاعين العام والخاص والتعبئة الاجتماعية الأوسع نطاقاً. طلبت جمعية شباب الأعمال المصريين (EJB) دعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لوضع أجندة أعمال وطنية من خلال عملية التشاور والحوار. يطلب الاتحاد الأوروبي من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دعم إنشاء منصة رسمية للحوار بين القطاعين العام والخاص في ليبيا. كما طلبت الوزارة الفيدرالية

للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استكشاف السبل الممكنة لمواصلة تطوير قضية الحوار وإعادة بناء العقود الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الأنشطة والنتائج

من أجل توفير مساحة **لحوار السياسة** الإقليمية حول هذا الموضوع ، تم إطلاق المجلس الاستشاري للأعمال في الفترة ٢٠-٢١ سبتمبر ٢٠١٨ في مدريد، خلال حدث استضافه اتحاد أرباب العمل والصناعات في إسبانيا (CEOE) وهو الرئيس المشارك للمبادرة مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف اليدوية (UTICA).

انضم ما يقرب من ٢٠٠ مشارك من ٢٠ اقتصادا، بما في ذلك منظمات الأعمال والمسؤولين الحكوميين من المشاركين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان والسلطة الفلسطينية وتونس واليمن) والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك فرنسا (MEDEF) وألمانيا (BDI) وإسرائيل (MAI) وإيطاليا (Confindustria) والبرتغال (CIP) وإسبانيا (CEOE)؛ والمنظمات الإقليمية (نقابة عمال اتحادات الشركات المتوسطية ومركز المشروعات الدولية الخاصة والاتحاد من أجل المتوسط). دعمت اللجنة الاستشارية لصناعة الأعمال (BIAC) بنشاط تنظيم الحدث.

يؤكد المجلس الاستشاري للأعمال على الدور الأساسي للحوار بين القطاعين العام والخاص في تعزيز وضع السياسات الاقتصادية لتعزيز نمو أكثر شمولية واستدامة. هذا مهم بشكل خاص في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث هناك حاجة لتحسين بيئة الأعمال وتقليل الحواجز التجارية وزيادة الفوائد للفئات التي تُركت وراءها وخاصة النساء والشباب. يعمل برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية على ربط المجلس الاستشاري للأعمال بالأجهزة العاملة والشبكات الأخرى. من أجل القيام بذلك، يتم إنشاء مجموعات تركيز لإضفاء الطابع الرسمي على هذا التعاون.

سيتم تخصيص إحدى مجموعات التركيز هذه لرابطات أعمال الشباب. في ٢٤ و٢٥ يناير ٢٠١٩، تم عقد الاجتماع الأول لإنشاء هذه المنصة المحددة، وسيتم إطلاقه رسمياً في يونيو ٢٠١٩. وسيترأس منتدى أعمال الشباب الاتحاد الإسباني لجمعيات رواد الأعمال الشباب (CEAJE) ومركز رواد الأعمال الشباب في تونس (CJD Tunisie). وسيجمع بين تلك الجمعيات التي تلبي احتياجات أصحاب الأعمال الشباب ورجال الأعمال الذين يميلون إلى مواجهة الحواجز القائمة بشكل خاص في اقتصاداتهم.

يتم تغذية عمل المجلس الاستشاري للأعمال **بتحليل السياسات** الذي أجرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. بالنسبة لحدث الإطلاق ٢٠١٨، تم إجراء مناظرة لتحديد الخصائص الرئيسية لرابطات القطاع الخاص في المنطقة. سيتم استكمال مذكرة المعلومات الأساسية هذه بمذكرات معلومات أساسية جديدة تركز على أمثلة الحوار بين القطاعين العام والخاص من المنطقة (خاصة من المغرب وتونس)، وكذلك على مبادرات لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة التي طورتها جمعيات الأعمال على وجه التحديد. بالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد موجز للسياسة العامة يعكس أولويات جمعيات رجال الأعمال الشباب، ومن بينها قضية الأمور غير الرسمية.

فيما يتعلق **ببناء القدرات**، تم تنظيم جولة دراسية لجمعيات رجال الأعمال الشباب لزيارة Station F، وهو أكبر حرم جامعي للشركات الناشئة في العالم. تم تنظيم جلسة ميسرة لتحديد الاختناقات الرئيسية لأصحاب الأعمال الشباب ورجال الأعمال في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يخطط البرنامج لتنظيم ندوة عبر الإنترنت للرابطات التجارية للشباب في الشهر المقبل. بالإضافة إلى ذلك، تقوم وزارة الخارجية الألمانية بتمويل مشروع جديد لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، والذي يرتبط بحوار أوسع من ذلك بين القطاع الخاص والحكومة. في ١٧ أبريل ٢٠١٩، جمعت الندوة الأولى بعنوان "الجهات الفاعلة وأساليب الحوار الاجتماعي" ٧٠ مشاركاً وممثلين من فرنسا وإسبانيا وكوت ديفوار لمناقشة دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في مختلف بلدان؛ وكذلك تقديم أدوات مختلفة لتسهيل مشاركة أصحاب المصلحة.

جدول ٨. جدول سجل إطار للحوار بين القطاعين العام والخاص

الهدف الإنمائي: تعزيز الحوار الاجتماعي بشأن سياسات التنافسية.

النتيجة: تعزيز الحوار بين الحكومات والقطاع الخاص والنقابات وتحسين قدرات رابطات القطاع الخاص.

النتائج المخطط لها	النشاطات	المؤشرات
الناتج ٨,١: المشاركة الفعالة للنقابات في الحوار السياسي الإقليمي **الناتج ٨,٢**: تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الحوار الاجتماعي بطريقة قابلة للقياس **الناتج ٨,٣**: مبادرات مستدامة لضمان الحوار بين القطاعين العام والخاص على المستوى الإقليمي لتعزيز التكامل الاقتصادي والقدرة التنافسية **الناتج ٨,٤**: الشراكات والإجراءات الجماعية التي يقوم بها القطاع الخاص على المستوى الوطني لتحسين جودة دعم السياسات والتعاون مع الحكومات في السياسات المتعلقة بالقدرة التنافسية	1. تم إطلاق المجلس الاستشاري للأعمال بنجاح في سبتمبر ٢٠١٨ في مدريد مع حدث رفيع المستوى استضافته منظمة أصحاب العمل الإسبانية. جمع الحدث حوالي ٢٠٠ مشارك وكان له تمثيل حكومي رفيع المستوى بالإضافة إلى رئيس العديد من منظمات الأعمال الرئيسية من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. 2. عكست المناقشات في إطلاق المجلس الاستشاري للأعمال مستوى عالٍ من الإجماع الحاجة إلى وجود آلية حوار قوية بين القطاعين العام والخاص. بعض البلدان أكثر تقدماً، ولكن هناك اتجاه مشترك. القضايا السياسية والتجزئة تعيق تحقيق المزيد من التقدم في هذا الاتجاه في بعض البلدان ، ولكن هناك التزام واستعداد واضحان. 3. حدد رسم أولي لمؤسسات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الخصائص الرئيسية من حيث نوع منظمات الأعمال السائدة في كل بلد (مثل منظمات أصحاب العمل مقابل غرف التجارة) ومستوى التنظيم أو التجزئة وبعض التحليل الأولي حول أمثلة ناجحة لمنظمات الأعمال المشاركة في صنع السياسات. الهدف هو مواصلة تعميق التحليل ونشره مع أعضاء المجلس الاستشاري للأعمال. 4. تم عقد أول اجتماع لرابطات أعمال الشباب في باريس في يناير ٢٠١٩ عقب طلب المجلس الاستشاري للأعمال في حدث الإطلاق. كان الهدف هو إنشاء منصة محددة لهذا الديموغرافي وتقديمه رسميا في الاجتماع السنوي المقبل للمجلس الاستشاري للأعمال. ستشارك في رئاسة المنصة تونس (CJD Tunisie) وإسبانيا (CEAJE). تم تنظيم جولة دراسية لزيارة Station F، أحد أكبر الحرم الجامعي للشركات الناشئة في العالم ومبادرة القطاع الخاص الفرنسية المبتكرة للغاية.	• لحدث الإطلاق واحد في مدريد (سبتمبر ٢٠١٨) بمشاركة ٢٠٠ مشارك (من بينهم ٧٠ امرأة) • اجتماع واحد لجمعيات شباب الأعمال في باريس (يناير 2019) بمشاركة ٢٤ مشاركاً (من بينهم ٨ نساء) • الانتهاء من رسم خريطة واحدة لمنظمات الأعمال • متحدث واحد من IndustriALL بفضل اللجنة الاستشارية للنقابات العمالية والتنسيق مع فريق الحوار الاجتماعي • شارك أعضاء المجلس الاستشاري للأعمال في الفريق العامل الأول والفريق العامل الثاني وشبكة النزاهة التجارية ومنتدى التمكين الاقتصادي للمرأة ومجموعة عمل الخاصة بالمرونة الاقتصادية؛ مجموعات التركيز التي يتم إنشاؤها بواسطة المجال المواضيعي • ٥ قضايا تم تناولها خلال المجلس الاستشاري للأعمال (النوع الاجتماعي وحوكمة الشركات والاستثمار والشركات الصغيرة والمتوسطة والمرونة) • تم تنظيم جولة دراسية واحدة للرابطات التجارية للشباب إلى Station F (الحرم الجامعي الجديد للشركات الناشئة) مع جلسة ورشة عمل تفاعلية.

التآزر بين العمل الإقليمي والقطري

يواصل البرنامج استخدام قدرته وخبرته الإقليمية في إشراك الاقتصادات وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني ، ويتطلع إلى دعم عمليات الإصلاح الوطنية.

على سبيل المثال، نفّذ **المغرب** ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من ٢٠١٥-٢٠١٨ برنامجاً قطرياً، وهي مجموعة شاملة من المشاريع المترابطة لتحسين القدرة التنافسية والحكم والاندماج الاجتماعي. تم الانتهاء من البرنامج بنجاح والآن بدأت السلطات المغربية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تنفيذ المرحلة الثانية.

بناءً على هذا البرنامج وخبرات البرنامج القطري الأخرى، طلبت **مصر** تنفيذ جهد مماثل. تقوم السلطات المصرية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وغيرهم من أصحاب المصلحة مثل القطاع الخاص ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والهيئات المتعددة الأطراف بتحديد نطاق وهيكل البرنامج القطري الذي سينطلق في الأشهر المقبلة.

كما قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دعمها للمرحلة الثانية للتطوير الناجح **لمنطقة الاقتصادية لقناة السويس (SCZone).** ركزت المرحلة الأولى على تطوير تقرير تقييم الاحتياجات وخطة عمل مفصلة لمساعدة سلطة المنطقة التي أنشئت حديثاً في دمج الممارسات والمعايير الدولية الجيدة في حوكمة المنطقة وإدارتها وتطويرها. بناءً على المرحلة الأولى الناجحة وعلى طلب من المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، شرعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مؤخراً في المرحلة الثانية من هذا المشروع والتي تركز على تقديم مشورة مخصصة لأهداف التنمية الاستراتيجية للتنفيذ مع التركيز بشكل خاص على البيئة التنظيمية والمؤسسية وكذلك البنية التحتية والاتصال.

البرامج القطرية ليست هي الشكل الوحيد للتعاون الثنائي. من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧، قامت **تونس** ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعمل مكثف بموجب مذكرة تفاهم تغطي مجالات مثل الاستثمار والحوكمة والسياسات الضريبية. في هذا الإطار، على سبيل المثال، أصبحت تونس أول بلد في المنطقة يقوم بإجراء مسح اقتصادي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهو منتج رئيسي من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يحلل القضايا الهيكلية ويقترح إصلاحات هيكلية لاقتصاد أكثر شمولية وإنتاجية واستدامة.

يتم العمل أيضا من خلال مشاريع محددة. على سبيل المثال، كان العمل الإقليمي في مجال الاستثمار والشركات الصغيرة والمتوسطة بمثابة نقطة انطلاق للتعاون مع **الأردن**. إحدى الحالات هي مراجعة سياسة الاستثمار في الأردن وتمسكها لاحقاً بإعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الاستثمار الدولي ومتابعة العمل بشأن الاستثمار في الطاقة النظيفة والمزيد من التحسينات على إطار سياسة الاستثمار وتنفيذ الإصلاح. والحالة الأخرى هي تنفيذ مشروع لتحسين فعالية سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن من خلال زيادة الحوار بين القطاعين العام والخاص وإحصاءات أفضل للشركات الصغيرة والمتوسطة وتقييم أفضل للأثر.

في **لبنان** وفي سياق مشاركة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المؤتمر الاقتصادي للتنمية والإصلاحات والأعمال (الاطلاع على القسم الخاص جهود حكومية كاملة، بما في ذلك الحوار على أعلى مستوى سياسي)، يتم تقديم الدعم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان (ESC) وأصحاب المصلحة الرئيسيين لقيادة جهود الحوار الاجتماعي على نحو فعال على أولويات البلاد. يتمثل دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التعبير عن آراء القطاع الخاص والنقابات العمالية والجمعيات المهنية تجاه الحكومة من خلال إصدار آراء غير ملزمة بشأن الملفات المقدمة من رئيس الوزراء أو بمبادرة منها. تم إعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي فقط في أكتوبر ٢٠١٧ بعد ١٥ عاماً من التعليق. في ضوء ذلك، ستقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتطوير حلقات دراسية لبناء القدرات وجولة دراسية تضم زملاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي (بلجيكا وساحل العاج والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإسبانيا والمغرب)؛ وحشد مجموعة من الخبراء الدوليين لتبادل الأدوات المختلفة لعقد المشاورات وضمان الشفافية واستخدام البيانات المتاحة للتحليل القائم على الأدلة؛ ومعالجة مجالات السياسة الرئيسية التي تمثل أولوية للحكومة بما في ذلك سياسات مكافحة الفساد والأثر الاجتماعي للإصلاحات المالية والمبادرات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال.

السرد المالي: الاستفادة من دعم المانحين

يتمتع برنامج القدرة التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتمويل من مختلف المانحين. منذ عام ٢٠١١، كانت السويد الجهة المانحة الرئيسية لأنشطتها الإقليمية. بفضل هذا الدعم تمكن البرنامج من إطلاق وتغذية حوارات السياسة الإقليمية والقيام بأنشطة جوهرية وتشكيل تفرد النهج. روجت الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) أيضاً تنفيذ أنشطة خاصة بمشروع معين. على سبيل المثال، عقب تقرير منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة عن الأطر القانونية المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة، التزم وزراء المغرب ولبنان وليبيا ومصر بتنفيذ توصيات التقرير. في المغرب مؤخراً، تم توقيع "إعلان نوايا" للانخراط في العمل الجماعي لمكافحة الفساد من قبل شركات واتحادات الطاقة والصحة والنقل المغربية بحضور الحكومة، مما يدل على الإرادة المشتركة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في هذه القطاعات.

يقوم الاتحاد الأوروبي أيضاً بتمويل الأنشطة الإقليمية مع تغطية مختلفة (٩ اقتصادات مستفيدة) والمزيد من العمل الفني (تشجيع الاستثمار والشركات الصغيرة والمتوسطة).

كما هو موضح في جدول ٩، فإن إجمالي التمويل والنفقات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ من مساهمات الوكالة السويدية للتنمية الدولية وغيرها من الموارد (الاتحاد الأوروبي وشراكة دوفيل وصندوق النقد الدولي، إلخ) تمثل أكثر من 12 مليون يورو. تستخدم هذه الأموال لدعم كل من التدخلات الإقليمية والوطنية للبرنامج. هذا يشمل:

1. تمويل مشاركين مختارين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عمليات تبادل السياسات والأنشطة الاستراتيجية للبرنامج: الفريق التوجيهي والمجلس الاستشاري وشبكات السياسات. يأتي المشاركون من دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول أخرى على نفقتهم الخاصة.
2. المساهمة في تمويل أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي في حالة العمل مع غير الأعضاء يتم تمويلها في الغالب من التبرعات مثل تلك من الوكالة السويدية للتنمية الدولية أو الاتحاد الأوروبي. ويشمل ذلك وقت الموظفين في العمل مباشرة في برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا (على مستويات الإدارة والتقنية والدعم) وتكاليف السفر للمشاركة في الأحداث في المنطقة أو البلدان الأخرى. أيضا تمويل إشراك الخبراء (الرسوم والعقود والسفر). على سبيل المثال، الاجتماع الأخير في الأمم المتحدة الممول من موظفي وخبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ولكن تم استخدام موارد أخرى أيضاً.
3. تمويل تنفيذ المخرجات (مثل تقارير منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة) أو المساهمة بشكل كبير في المخرجات (الترجمات).

يتم تمويل تنظيم الأحداث في بعض الأحيان جزئياً أو كلياً من قبل الدول والمنظمات المضيفة عندما تقام تلك الأحداث خارج مقر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مما يخلق إحساساً بالملكية والقيادة والمساهمة (مثل منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة ومجموعة عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في تونس). المنظمات الإقليمية والدولية أيضا تمويل الأنشطة. على سبيل المثال، مَوّل البنك الإسلامي للتنمية اجتماع مجموعة عمل الخاصة بالمرونة الاقتصادية ومَوّل صندوق النقد الدولي الدورات التدريبية في مركزها بالكويت، حيث يمول صندوق النقد الدولي جزئياً مهام موظفي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والخبراء ومشاركة ممثلين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالكامل.

جدول ٩. المساهمات الطوعية لبرنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية في فترة ٢٠١٦-٢٠١٩

الأرقام التقريبية باليورو

البلد / المنظمة المانحة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	المجموع
مشاريع إقليمية						
السويد - البرنامج العام	٣٤٥،٠٠٠	١،٢٥٣،٠٠٠	١،٢٥٤،٠٠٠	١،٢٥٣،٠٠٠		٤،١٠٥،٠٠٠
السويد - الجنسائي	٣١٠،٠٠٠					٣١٠،٠٠٠
الاتحاد الأوروبي - برنامج الاستثمار في منطقة البحر المتوسط	١٠٠،٠٠٠	٩٠٠،٠٠٠	٩٠٠،٠٠٠	٩٠٠،٠٠٠	٢٠٠،٠٠٠	٣،٠٠٠،٠٠٠
الاتحاد الأوروبي - مؤشر سياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة		١٥٠،٠٠٠				١٥٠،٠٠٠
صندوق النقد الدولي - التدريب في مركز الكويت للاقتصاد والمالية	٢٤،٠٠٠	٣٦،٠٠٠	٣٦،٠٠٠	٣٦،٠٠٠	٣٦،٠٠٠	١٦٨،٠٠٠
اليابان - فريق العمل على الاستثمار والتجارة، والحوار على البنية التحتية		٥٥،٠٠٠	٥٠،٠٠٠			١٠٥،٠٠٠
دبي - فريق العمل على الشركات الصغيرة والمتوسطة	٦٤،٠٠٠					٦٤،٠٠٠
بنك التنمية الإسلامي - فريق العمل على المرونة			٥٩،٠٠٠			٥٩،٠٠٠
مجموع المشاريع الإقليمية	٧٧٩،٠٠٠	٢،٣٩٤،٠٠٠	٢،٢٤٠،٠٠٠	٢،١٨٩،٠٠٠	٢٣٦،٠٠٠	٧،٩٠٢،٠٠٠
المشاريع القطرية						
صندوق التحويل - الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن	٢٩٦،٠٠٠	٣٩٦،٠٠٠	٣٩٦،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠		١،١٨٨،٠٠٠
صندوق التحويل - الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا	٢٣٧،٠٠٠	٢٣٧،٠٠٠	٢٣٦،٠٠٠	٣٤٤،٠٠٠	١٤٤،٠٠٠	١،١٩٨،٠٠٠
صندوق التحويل - الاستثمار في مصر	٣٥٠،٠٠٠	٣٥٠،٠٠٠	٣٥٠،٠٠٠	١٧٥،٠٠٠		١،٢٢٥،٠٠٠
الاتحاد الأوروبي - مشروع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مصر		٣٠٠،٠٠٠	٩٨،٠٠٠	٣٠٠،٠٠٠		٦٩٨،٠٠٠
ألمانيا - المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان	٢٩٦،٠٠٠	٣٩٦،٠٠٠	٣٩٦،٠٠٠	٢٥٠،٠٠٠		٢٥٠،٠٠٠
مجموع المشاريع القطرية	٨٨٣،٠٠٠	١،٢٨٣،٠٠٠	١،٠٨٠،٠٠٠	١،١٦٩،٠٠٠	١٤٤،٠٠٠	٤،٥٥٩،٠٠٠
مجموع جميع المشاريع	١،٦٦٢،٠٠٠	٣،٦٧٧،٠٠٠	٣،٣٢٠،٠٠٠	٣،٣٥٨،٠٠٠	٣٨٠،٠٠٠	١٢،٤٦١،٠٠٠

تقييم المخاطر

واجه برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية المخاطر التالية التي كان يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على تنفيذه:

المخاطر الداخلية والخارجية

1. **تراجع الالتزام السياسي من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**: قد يكون هذا بسبب تغيير الأولويات السياسية لبعض الدول الأعضاء، مما قد يؤدي إلى انخفاض مشاركة المنظمة في البلدان غير الأعضاء وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه الخصوص. لم يتحقق هذا السيناريو منذ إطلاق البرنامج وفي السياق الحالي من غير المرجح أن يتحقق هذا في المدى القصير أو المتوسط.
2. **التغييرات في القيادة السياسية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**: قد يكون للتغيرات الكبرى في القيادة السياسية والتوجه السياسي الأحادي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعض التأثير في تنفيذ أنشطة البرنامج على المستوى المحلي بسبب فقدان دعم السلطات الجديدة. لا توجد تغييرات كبيرة في القيادة باستثناء الوضع المستمر في الجزائر، والتي يمكن أن تؤدي في الواقع إلى قدر أكبر من الانفتاح وبالتالي إشراك هذا البلد.
3. **تدهور الأمن**: تدهور محتمل للحالة الأمنية في المنطقة وصعود الجهات الفاعلة من غير الدول والجماعات الإرهابية بسبب هشاشة وضعف هياكل الدولة، وفي أسوأ الحالات اندلاع النزاع أو العنف أو تصعيده. لا يزال الأمن متقلباً في البلدان المشاركة، لكن خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم تحدث أي اضطرابات في الأنشطة بسبب هذا. العمل مع ليبيا مستمر في تونس؛ لم يتم القيام ببعثات إلى العراق لكن ممثلي البلاد ما زالوا يشاركون. العمل مع اليمن لا يزال غير ممكن. تم تعليق العمل مع سوريا في عام ٢٠١١.
4. **ضعف القدرات بين النظراء**: تأتي المخاطر الأخرى التي يتعرض لها تنفيذ البرنامج من ضعف القدرة على تنفيذ الإصلاحات وقدرة الامتصاص المنخفضة على أخذ مشورة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال السياسات.

   a. عانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تاريخيا من *ضعف البيانات الإحصائية* عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية. وقد حد ذلك من قدرة البرنامج على إجراء تحليل للسياسات لدعم البلدان المستفيدة. البرنامج يعمل في هذا المجال. في أبريل ٢٠١٩، بدعم من الحكومة التونسية عقد البرنامج في باريس مؤتمرا إقليميا حول تحسين الإحصاءات التي حظيت بمشاركة ١٠ معاهد الإحصاء الوطنية في المنطقة. سيستمر هذا العمل حتى عام ٢٠١٩ لوضع استراتيجية إقليمية لدعم القدرات الإحصائية بما يتماشى مع البرنامج. لا تزال القدرات محدودة، ولكن هذا هدف متوسط الأجل تمثل أهمية حشد الجهود والجهود القطرية لتحقيقه.

   b. وبالمثل، أدى تقليد التعتيم في الإدارات العامة إلى صعوبات في اتباع نهج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كمراجعات نظيرة أو أدوات تقييمية. يستمر عمل البرنامج في هذا المجال. على سبيل المثال، يساعد مشروع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاص بالاستثمار في تعزيز القدرات المؤسسية والتعلم من الأقران بين البلدان.

   c. بالإضافة إلى ذلك، لا تمتلك بعض اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوى عدد محدود *من الخبراء المحليين* ذوي الخبرة الكافية في مجال السياسات واللغة ومهارات الصياغة، مما يجعل قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات صعبة. لا يعتمد البرنامج على الخبرة المحلية فحسب، بل يعتمد أيضاً على الخبراء الدوليين من دول منظمة التعاون

والتنمية الاقتصادية والاقتصادات غير التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتسهيل نقل المعرفة وضمان أقصى درجات الجودة فيما يتعلق ببناء القدرات وتقييم السياسات والتوجيه.

الاستنتاجات: وضع الأسس للمرحلة التالية من برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية

خلال العقدين الماضيين أدخلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عدداً من الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية لإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في الاقتصاد وفي المجتمع بشكل عام. يسر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المساهمة في عملية التغيير المهمة هذه من خلال برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية. كما هو مذكور في هذا التقرير، يسهل البرنامج الحوار الرفيع المستوى والصريح بين الجهات الإقليمية الفاعلة الرئيسية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودولها الأعضاء. تشمل بعض الأمثلة المهمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (أبريل ٢٠١٨ إلى مايو ٢٠١٩) زيارة رئيس الحكومة التونسية لمقر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ولقاءات مختلفة على المستوى الوزاري.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل البرنامج أيضا تقديم تحليل متعمق للقضايا الرئيسية بناء على المعايير والخبرات الدولية. وشمل ذلك وضع اللمسات الأخيرة على تقييم شامل لسياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة في سبعة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واستمرار التحليل الشامل للإصلاحات القانونية من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة وإصدار عدد من الأوراق التحليلية حول قضايا الاستثمار والقضايا التجارية، على سبيل المثال لا الحصر. ارتبط هذا العمل التحليلي ارتباطاً وثيقاً بالعديد من عمليات التبادل الفني في المجالات الرئيسية التي تناولها البرنامج، بما في ذلك اجتماعات الشبكات المواضيعية الإقليمية وغيرها من الأحداث الفنية على الصعيدين الإقليمي والقطري.

تسهم الأنشطة التي تمت خلال الأشهر الماضية في الجهود الدائمة للبرنامج لتحقيق نتائج على الصورة الأكبر، مثل اعتماد تدابير لتسهيل التجارة والاستثمار الدوليين وبالتالي مساعدة المنطقة على المشاركة بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي؛ أو إدخال آليات لمحاربة الفساد وتعزيز النزاهة كوسيلة لتوفير بيئة أعمال أكثر كفاءة. وتشمل هذه النتائج الكبرى أيضاً الاستمرار في الضغط من أجل زيادة الوعي والإجراءات لتسهيل إدماج المرأة في الاقتصاد أو لدعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة الاقتصادية.

بالنظر إلى الأشهر والسنوات القليلة المقبلة، سيستمر البرنامج في معالجة قضايا السياسة التي تعتبر مهمة من أجل القدرة التنافسية لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتأثير الناتج عن ذلك على الدخول والوظائف والفرص. سيستمر البرنامج في التركيز على مجالات السياسة الرئيسية، ولكنه سينظر أيضاً في الطبيعة المتطورة للاقتصاد والمجتمع بما في ذلك الآثار المترتبة على التغيير التكنولوجي والأتمتة والرقمنة وغيرها من الاتجاهات الضخمة. سيدعو البرنامج أيضاً جميع المشاركين والشركاء إلى المشاركة المستمرة والمتنامية في أنشطته، وإلى متابعة أوثق لتنفيذ وتأثير الإصلاحات والإجراءات التي يساهم بها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يتم تمويل برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا للقدرة التنافسية بالتعاون مع: